- العدد: 516

من 13 إلى 19يوليوز 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس - المدير المسؤول : جمال براجع - مدير النشر: الحسين بوسحابي - رئيس التحرير: التيتي الحبيب

البادية المغرب بين واقع التهميش، النهب، الجفاف، الغلاء...

ضيفة العدد: **عزيزة رشايش**

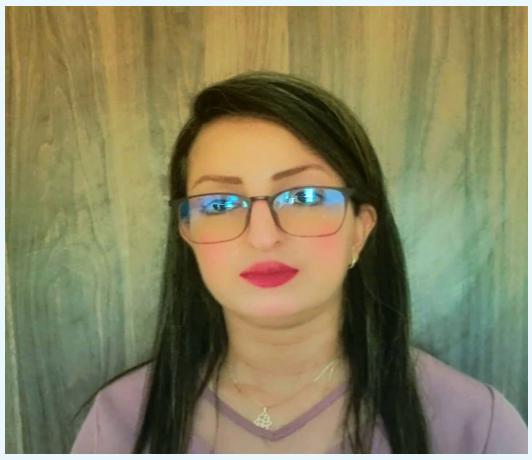

إن النضال النقابي هو أحد واجهات وأدوات الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة وهو يرتبط جدليا مع النضال السياسي والأيديولوجي

الممارسة السياسية بالمغرب بين الخطاب والواقع 6

ردا على القمع والعنصرية غضب شعبي يهز المدن الفرنسية 11

المرأة الفلسطينية، العمود الفقري للمقاومة 12

نظام المعتقدات بالمجتمع المغربي 14

كلمة العدد

المؤتمر الوطني لشبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي خطوة هامة على طريق بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

رغم كل أشكال القمع والحصار والتضييق المخزنية تعقد شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي مؤتمرها الوطني أيام 14 و15 و16 يوليوز 2023 بالرباط، تحت شعار:

"نبني الحزب ويبنينا...نصنع التغيير ويصنعنا"

إنها خطوة هامة على طريق بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين تأتي في ظل عمل القطاعات ومختلف الأجهزة الحزبية على ملاءمة أوضاعها مع نتائج المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، وفي ظل النضالات التي خاضتها الشبيبة في مختلف واجهات الصراع الطبقي، وكتتويج لمجهود فكري جبار بذلته الشبيبة طيلة هذا الموسم في عملية الإعداد الأدبي والاجتهاد والتدقيق في صياغة مشاريع مقررات المؤتمر، ولعمل دؤوب ومتواصل للإعداد المادي واللوجيستيكي لإنجاح المؤتمر الوطني.

فتحية لشبيبة حزبنا على انخراطها الحازم في النضالات والاحتجاجات الشعبية والعمالية طيلة الموسم في نفس الوقت الذي كانت تستعد فيه لعقد مؤتمرها الوطني، وعلى ما بذلته من تضحيات وما أنجزته من مهام لتحقيق هذه النقلة النوعية في نضال القطاع الشبيبي؛ إنها لبنة أساسية في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ولحظة فارقة لوضع أسس لشبيبة قوية مكافحة وقادرة على القيام بأدوارها ومهامها كاملة. وإذا كانت المعركة الكبرى ستبدأ بعد المؤتمر الوطني عندما تنخرط الشبيبة في تفعيل مخرجاته، فالمؤكد أنها ستكون على موعد مع التاريخ ولن تخلفه، وستقدم الغالي والنفيس من أجل ذلك؛ إن لشبيبتنا ما يكفي من الوعي والإرادة والعزيمة للقيام بمهامها التاريخية ومواجهة كل التحديات؛ ولن تؤول جهدا من أجل المساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، وتحقيق أهداف بلترة وتقوية وتصليب الحزب، والرفع من قوة وكفاحية القطاع الشبيبي، والتجذر وسط الشبيبة العمالية والكادحة، وإعادة بناء الحركة الشبيبية على أسس ديمقراطية ووحدوية، وبناء جبهات شبيبية، والانخراط في النضال الشبيبي الأممي لمواجهة الامبريالية وبناء أممية ماركسية.

إن شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي ليست ملجأ لهواة السياسة أو للراغبين في ملء أوقات فراغهم أو للحالمين بحياة مخملية، بل هي انتماء لحزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين وجزء لا يتجزأ منه وانخراط مسلح بالماركسية اللينينية في حركة التاريخ؛ وهي تعي جيدا متطلبات هذا الانخراط وصعوبات ومشاق وأشواك هذا الدرب؛ وهي أيضا منخرطة في مختلف واجهات النضال الشبابي التعليمي والنضال الشبابي النقابي، وفاعلة في بناء الجبهات الشبابية والتنظيمات الذاتية للشباب العامل والشباب الكادح.

إنها لحظة دخول التاريخ من بابه الواسع...لحظة مواصلة السير على خطى محمد بن عبد الكريم الخطابي وعبد اللطيف زروال وسعيدة المنبهي وأمين التهاني...لحظة مقارعة الطبقة العاملة وحلفائها للكتلة الطبقية السائدة...لحظة بناء القوى والأدوات القادرة على القضاء على الاستبداد والفساد لفتح الطريق أمام التغيير الثوري وتجاوز هذا الليل الرأسمالي وبناء مجتمع خال من الاستغلال.

وإذا كانت الطبقة العاملة هي الطبقة الثورية الوحيدة القادرة على القضاء على الرأسمالية، وإذا كان لابد للطبقة العاملة من حزب يقود صراعها الطبقي ضد البورجوازيةّ، فإن بناء هذا الحزب مستحيل دون انخراط قوي فيه للعاملات الشبات والعمال الشباب والكادحات الشابات والكادحين الشباب والمثقفات الثوريات الشابات والمثقفين الثوريين الشباب؛ ويستحيل أن ينجز هذا الحزب مهامه في غياب إبداع واجتهادات وعزيمة وإقدام وحماس الشبيبة.

إن هذه الطريق التي اختارتها الشبيبة وعرة وشاقة... ولكنها هي الوحيدة القادرة على إخراج شعبنا من الاستبداد والفساد والاستغلال؛ وهي طريق التغيير الثوري بقيادة الطبقة العاملة؛ ولن تثني تعرجات وأوحال وعقبات هذه الطريق الرفيقات والرفاق في القطاع الشبيبي عن المضي فيها؛ فهذه الطريق لشبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي والشبيبة لها، والتاريخ سيشهد على ذلك.

وكما نجحت شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي في الإعداد لمؤتمرها هذا ستنجح في ملائمة نتائجه مع مخرجات المؤتمر الخامس للحزب وستنجح في تفعيل مقرراته والمساهمة في نضال الحزب من أجل القيام بمهامه.

وللرفيقات المؤتمرات والرفاق المؤتمرين نتقدم بتحيات الاعتزاز والافتخار...وإلى الأمام من أجل بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين.

السحب: Anté Prima annahjad@gmail.com www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي في دورة الحاج عبد القادر زروال

اجتمعت اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي يوم الأحد 9 يوليوز بالمقر المركزي بالرباط في دورة الفقيد الحاج عبد القادر زروال تحت شعار "لكل معركة عمالية صداها داخل الحزب".

وبعد مناقشتها للقضايا الخاصة بالحياة الحزبية، فإنها تنوه بالمجهودات المعتبرة التي يبدلها الأعضاء والعضوات وجميع الفروع المحلية والجهوية من أجل بلترة وتقوية وتصليب حزبنا من أجل التقدم الحثيث في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة كما قرره المؤتمر الوطني الخامس. ومن جهة أخرى تنوه اللجنة المركزية بالإعداد الجيد لعقد مؤتمري القطاع النسائي والقطاع الشبيبي التابعين للحزب.

كما ناقشت اللجنة المركزية أهم مستجدات الأوضاع العامة سواء على المستوى الدولي أو الجهوي والمحلي وسجلت ما يلي.

على المستوى الدولي:

- استمرار تفاقم وتعمق أزمة المنظومة الامبريالية في أبعادها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع سعيها المحموم من أجل إلقاء تبعاتها على شعوب بلدانها وعلى بقية شعوب العالم.

- استمرار الحرب في أوكرانيا مع ما تحمله من دمار تغذيه الأطماع العدوانية لحلف الناتو والتدخل السافر للإمبريالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تمديد نفوذها إلى المنطقة، وفرض إرادتها وزعامتها على العالم. في مقابل ذلك أطلقت العديد من شعوب أوروبا الغربية عدة حركات من أجل السلم ومن أجل الإحتجاج على الحرب وعلى سياسات دولها المتورطة في النفقات العسكرية والتسلح.

على المستوى القاري والجهوي:

- تحولت أفريقيا أكثر من أي وقت مضى إلى ساحة الصراع بين القوى الامبريالية من اجل إعادة اقتسام النفوذ وإجهاض كل المطامح التحررية في هذه القارة الغنية، ومن أجل الحفاظ على مواقعها التقليدية فإن الإمبريالية الفرنسية لا زالت تصعد من تدخلها السافر ضدا على إرادة الشعوب.

- في المنطقة العربية والمغاربية لا زالت الحروب الطاحنة في كل من سوريا، السودان، اليمن، وليبيا تشكل حقيقة الواقع اليومي لهذه الشعوب التي تدفع ثمنها من ضحايا ومعطوبين.

- أما في فلسطين فإن الشعب الفلسطيني المكافح لا يخرج من عدوان صهيوني إجرامي إلا ليدخل إلى عدوان أكثر شراسة ودمارا كما يجري هذه الأثناء في مدينة ومخيم جينين المقاومة. بذلك يسعى العدوان الاستيطاني الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني إلى المزيد من استهداف المقاومة المسلحة الفلسطينية وإسكاتها لتمرير مخططات الإخضاع التام للشعب الفلسطيني بمباركة الإمبريالية ومختلف القوى الرجعية والأنظمة الخائنة بالمنطقة.

- تعيش شعوبنا المغاربية تحت تهديد سباق محموم للتسلح من طرف الأنظمة القائمة، الأمر الذي يحمل أوخم العواقب على هذه الشعوب بما فيه التفريط في حق هذه الشعوب في الحياة في سلام وطمأنينة وعيش كريم.

على المستوى المحلي:

- تعيش كل الطبقات الشعبية ببلادنا تحت آفة الغلاء التي تضرب القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين نتيجة الاختيارات السياسية المطبقة من طرف الكتلة الطبقية السائدة.

- يعيش الشعب المغربي أسوء لحظات فقدانه للسيادة الغذائية والطاقية نتيجة خضوع بلادنا إلى هيمنة الشركات المتعددة الإستيطان على النظام الغذائي العالمي (بمباركة الفاو)، ونتيجة إخضاع بلادنا إلى قسمة العمل الدولي.

- تعرف بلادنا موجة جفاف غير مسبوقة وباتت معها تتدهور شروط الحياة في البوادي، الأمر الذي يفسر تصاعد موجة جديدة من نزوح الساكنة لضواحي المدن أو الهجرة السرية، كما عاشت بعض جهات المغرب مأساة غرق العشرات من الشباب في البحر الأبيض المتوسط او المحيط الأطلسي.

- الإرتفاع القوي لعوامل الهشاشة الاجتماعية والبطالة وتنامي الفقر والإغلاق لوحدات الإنتاج والتشريد المتزايد للطبقة العاملة والطرد الفردي والجماعي.

- تخوض الطبقة العاملة معارك نضالية مهمة للغاية تحظى بالاهتمام البالغ من طرف حزبنا وعلى رأسها نضالات عمال/ات سيكوميك، وعمال كوباك جودة، وعمال APM TERMINALS ...

- لا زال النظام متماديا في استغلال قضية الهجرة نحو أوروبا بحيث يستعملها سياسيا ولتحقيق بعض مصالحه وهو يلعب دور الدركي الذي يمنع الهجرة ويحرمها مما أسفر عن تقتيل للمهاجرين والمهاجرات الأفارقة.

- المزيد من القمع والتضييق على القوى المناضلة وإطلاق يد الأجهزة القمعية للتنكيل بالمعارضة والانتقام من المعتقلين السياسيين وعائلاتهم.

- في مواجهة هذه الأوضاع تخوض الطبقة العاملة نضالات قوية وطويلة النفس بالإضافة إلى بروز حركات شعبية في كل مناطق البلاد للدفاع عن مطالبها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. إنها حركات نضالية تعري عن عمق أزمة النظام وفشل مشروعه المخزني كتعبير عن احتداد التناقضات الطبقية بين الكتلة الطبقية السائدة وعلى رأسها المافيا المخزنية من جهة ومجموع الجماهير الشعبية المشكلة من الطبقة العاملة وعموم الكادحين والفئات الوسطى من جهة أخرى.

- توجه اللجنة المركزية تحيتها وتقديرها للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وذلك بمناسبة ذكرى تأسيسها ال 44 وهي مقتنعة بالدور الرائد الذي تسديه هذه الجمعية المناضلة للدفاع عن حقوق جماهير شعبنا في كافة الميادين وتساندها ضد ما تتعرض له من قمع وتضييق.

انطلاقا مما سبق، فإن اللجنة المركزية إذ تدين بشدة الحرب الطبقة التي تشنها الكتلة الطبقية السائدة والنظام المخزني على مكتسبات الشعب المغربي وقدرته الشرائية وعلى الحريات العامة، والتمادي في إغراق بلادنا في مستنقع التطبيع مع الكيان الصهيوني، فإنها تدعو إلى:

+ المزيد من الإنخراط في الحركات النضالية من أجل توقيف موجة الغلاء في المواد الأساسية وفرض اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة لتخفيض الأسعار.

+ الزيادة في الأجور والتعويضات والمعاشات وتطبيق السلم المتحرك للأجور.

+ توقيف موجة التسريحات الجماعية للعمال والعاملات، واحترام الحريات النقابية وإرجاع المطرودين النقابيين على خلفية انتماءاتهم النقابية، وتكثيف أشكال التضامن مع النضالات العمالية ومنها نضالات عمال/ات سيكوميك بمكناس، وكوباك جودة وAPM TERMINALS والعمال/ات الزراعيين/ات باشتوكة آية باها وبركان والغرب وعمال النظافة...).

+ الاستجابة الفورية لمطالب ساكنة البوادي من أجل الحق في الماء ومن أجل وقف الاعتداء على الحق في الأراضي وتوقيف كل الاعتداءات على أراضي الجموع سواء في الوديان الثلاثة أو الرعي الجائر بسوس، والترامي على الأراضي السلالية بمختلف المناطق.

+ احترام الحريات العامة، وحقوق الإنسان وإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسيين.

+ تقوية الجبهة الاجتماعية من اجل النضال الوحدوي على المستوى الوطني.

+التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه وإقامة دولته الوطنية الديمقراطية على كامل ترابه وعاصمتها القدس.

+ تصعيد النضال الشعبي والوحدوي من اجل إسقاط التطبيع للدولة المخزنية مع الكيان الصهيوني.

+ التضامن الراسخ مع الثورة السودانية والمساندة للحزب الشيوعي السوداني في قيادة الثورة السودانية إلى جانب باقي القوى الثورية السودانية حتى تحقيق أهداف الثورة المجيدة.

+ التضامن مع كافة الشعوب في نضالاتها ضد الامبريالية. والدعوة للسلم ووقف الحروب وسياسات السباق نحو التسلح المدمرة لطموحات الشعوب في العيش في سلام، والتحرر من القبضة الامبريالية وأدواتها العسكرية.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

مكناس

بيروقراطية ك د ش بمكناس "تطرد" من صفوفها ضحايا الباطرونا المفترسة

ك د ش/CDT: على المكتب التنفيذي التدخل العاجل لإنصاف ضحايا الباطرون، ضحايا تواطؤ أجهزة الدولة، ضحايا قرار أجهزة كدش/CDT المحلية والجهوية بمكناس.

أين المشكل؟

- تم اغلاق معمل سيكوم وتشريد حول 550 عاملة (أكثر من 90% من اليد العاملة) وعامل بطريقة يطبعها التحايل على القانون والنصب...

- لم يبقى أمام الضحايا إلا خيار النضال السلمي المشروع الذي تضمنه مختلف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عالميا، ووثائق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومدونة الشغل بالمغرب...

- رغم وعود وزير التشغيل خلال لقائه مع الوفد النقابي والذي اعترف أن عاملات وعمال سيكوم ضحايا النصب والتحايل على القانون، فإن أجهزة الدولة المختصة لم تحرك ساكنا لإنصاف عاملات وعمال سيكوم بمكناس.

- القيادة المحلية لكدش لم تقم بدورها النضالي القانوني لدعم مقاومة الضحايا.

- بعد تشبث العاملات والعمال بحقوقهم العادلة وبالنضال المشروع في الشارع من أجل نزعها، بدأت القيادة المحلية تشن حملة هستيرية ضد الضحايا وضد القوى المتضامنة، قوى لها امتداد داخل كدش، قوى تدعم نضالات كدش...

- بعد تشبث الضحايا بحقوقهم التي داستها أقدام الباطرون والنضال من أجل تحقيقها، قرر النافذون داخل كدش بمكناس عقد مجلس جهوي بدون اجتماع المكتب المحلي، بدون إخبار مكتب الضحايا، فقرر هذا المجلس "طرد" تعسفيا المكتب النقابي بكامله، ومناديب الأجراء والعديد من العاملات والعمال من صفوف نقابة كدش المناضلة.

شنت أوساط مشبوهة حملة شنعاء ضد المناضل حسن الحسيني، الكاتب العام لنقابة عاملات وعمال سيكوم /سيكوم بمكناس، عضو بارز في الأجهزة المحلية، والجهوية لكدش.

المناضل حسن مناضل نقابي ليس له انتماء حزبي.

الخلاصة: أتمنى أن يتدخل المكتب التنفيذي لكدش المناضلة من أجل إنصاف ضحايا التحالف الثلاثي: الباطرونا الرأسمالية، وأجهزة الدولة، وجهات بيروقراطية.

كل التضامن مع عاملات وعمال سيكوميك بمكناس

كل التضامن مع المطرودين والمطرودات

كل التضامن مع المكتب النقابي ومع مناديب العمال والعاملات ومع جميع ضحايا القرارات الطائشة التي اتخذتها الاجهزة البيروقراطية الجهوية والمحلية في غياب الضحايا المعنيين.

كل التضامن مع المناضل حسن الحسيني

مناضل نقابي غيور على ك د ش وعلى مصالح العمال/ت

بنسليمان

الساكنة تحت رحمة "سماسرة" الماء

في مواجهة الجفاف، في غياب إمكانيات البحث عن الماء في عمق الأرض، في غياب مساعدات الدولة، المواطنون عامة والفلاحون خاصة مضطرون لشراء سيترنات الماء citernes d'eau ب 400 درهم للواحدة. هكتار ونصف يتطلب عدة "سيترنات" أسبوعيا. فرصة ذهبية لناهبي الأراضي: شراء أراضي الفلاحين الصغار بدراهم معدودة. الفلاحون الصغار يهاجرون نحو كاريانات الدار البيضاء-المحمدية بحثا عن لقمة عيش.

أين الفلاح الصغير من "طريق السيار" المائي...؟ يقال إن ماء واد سبو سيستعمل لتشييد بحيرة بواد أبي رقراق (منظر سياحي بالرباط-سلا)، تزويد مسابح مراكش وزد وزد...

"يحسن عوانك يالفلاح الصغير !"

بركان

مزيد من قمع الطبقة العاملة الزراعية

وضع المناضلان سفناج أحمد وختيري محمد رهن الحراسة النظرية بكوميسارية بركان، وبعد عرضهما على النيابة العامة، وبفضل ضغط الشارع وتضامن الأحرار معهما، قررت هذ الأخيرة الإفراج عنهما ومتابعتهما في حالة السراح. من المنتظر أن يمثلا المفرج عنهما امام المحكمة بتاريخ 18 يوليوز 2023 .

اعتقلا المناضلان النقابيان سفناج أحمد وختيري محمد بتهم مفبركة الغرض منها التركيع واسكات الاصوات المقاومة لمنطق الاستبداد السائد في شركة التنمية المحلية ببركان.

اعتقال المناضلين النقابيين مظهر من مظاهر الهجوم الحريات النقابية، وتغول الباطرونا وتواطؤ أجهزة الدولة. (مراسل)

العرائش

تأجيل محاكمة الرفيق أغريدة

معاناة الرفيق العامل محمد سعيد أغريدة، عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي، لم تنتهي بعد. الرفيق ضحية تغول الباطرونا حيث أن اضطهاده مرتبط بنضاله النقابي من أجل حقوق مشروعة تتضمنها حتى مدونة الشغل الرسمية.

تم تأجيل المحاكمة إلى جلسة 6 شتنبر 2023

كل التضامن مع الرفيق محمد

بنسليمان

وتستمر مآسي عائلة سرحان الفلاحية

يمكن إدخال عملية تشريد عائلة سرحان بإقليم بنسليمان في خانة بعنوان: عجائب وغرائب.

- الأرض والضحايا بإقليم بنسليمان، ومحكمة برشيد (خارج الإقليم تتكلف بالقضية هههه)

- المعنيان مباشرة بتشريد عائلة سرحان : المعطي بنقدور وشكاف على سالم (المسؤولان عن الشركة الفلاحية للبذور والاخصاب الشاوية ASFEC)

- لم تحضر الأطراف التي تسببت في تشريد عائلة سرحان بمبرر عدم التوصل باستدعاء. أوساط داخل المحكمة تدعي جهل عنوان الجهات المعنية في مقدمتها السيدان بنقدور وشكاف.

- السيد المعطي بنقدور معروف محليا ووطنيا وحتى عالميا : رجل أعمال، مالك أراضي شاسعة، زعيم سياسي، رئيس سابق لفريق حزب الأحرار بمجلس المستشارين، رئيس سابق للفريق الموحد الأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة، رئيس سابق للغرفة الثانية...

عنوانه مجهول لدى وزارة العدل ووزارة الداخلية؟؟؟ هههه

- السيد شكاف على سالم : إطار في وزارة الداخلية، عامل...

عنوانه مجهول لدى وزارة العدل ووزارة الداخلية؟؟؟؟ هههه

- الجهات المعنية قانونيا بتبليغ بنقدور وسكاف بدعوة الحضور يوم 5 شتنبر2023 تكلف عائلة سرحان، ضحية النهب والتشريد بتبليغ المعنيين. هههه.

على "فقهاء القانون" أن يساعدوني على فهم ما يجري في بلدي.

كل التضامن مع عائلة سرحان.

على فقير، عضو النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية.

كلمة المكتب السياسي في مؤتمر حزب العمال التونسي

تحية الصمود والنضال لحزب العمال قيادة وقواعدا. مؤتمرات ومؤتمرين،

كلفني رفيقاكم ورفاقكم في المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي بالحضور في أشغال مؤتمركم السادس هذا شرف لنا وتكليف نضالي لتبادل التجارب ولتقوية أواصر النضال وعلاقاتنا الممتدة منذ زمن طويل لما فيه خير الشعبين: التونسي والمغربي وشعوب المنطقة بل وشعوب العالم.

الرفيقات والرفاق،

ينعقد المؤتمر الوطني السادس لحزب العمال أيام 7و8و9يوليوز2023في ظرفية دقيقة جدا على مستوى العالم وفي ظروف خطيرة على مستوى تونس. وبالمقابل يرفع المؤتمر الوطني السادس للحزب شعار:" نعم، سننتصر «وبهذا الشعار ترفعون الهمم وتتحدون الاستسلام والانتظارية...تعيدون الأمل في النضال وتعلون راية عنوانها: نعم والى الأمام من أجل استكمال مهام الثورة التي انطلقت في تونس لتلهم نضال شعوب المنطقة العربية والبلدان المغاربية في سيرورات ثورية تستمر في موجات بأشكال مختلفة لكنها تتوحد في اهدافها، لتسقط الأنظمة الاستبدادية والشعبوية اليمينية.

الرفيقات والرفاق لقد دأبت هذه الأنظمة على خدمة الرأسمال العالمي في تعميق للتبعية وعرض مدخرات الشعوب للاستنزاف والتجفيف وتسخيرها أمام البلدان الرأسمالية في انصياع كامل وخنوع لتعليمات المؤسسات المالية على حساب مصالح الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وعموم الكادحين. لقد خانت هذه الأنظمة شعوبها ووضعتها تحت خدمة الطبقات الحاكمة من بورجوازية وكيلة وكتلة طبقية سائدة. في محاولة لتأبيد أنظمة الرجعية والاستبداد والحكم الفردي المطلق.

نحن في مواجهة مباشرة ضد الرأسمالية المتوحشة وضد الأنظمة العميلة. لا يزال النظام المخزني في المغرب بطبيعته اللاوطنية والاديمقراطية واللاشعبية يحن لسنوات الرصاص بالمزيد من قمع الحريات وتصفية المعارضين وحصار التنظيمات السياسية التي تهدف التغيير الجدري للأوضاع ومنها حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي يتم حرمانه من حريته وحقه في تنظيم الأنشطة السياسية والشبيبة والنسائية دون تضييق وفي القاعات العمومية بما في ذلك محاولة منعه بأساليب مخزنية ملتوية من تنظيم المؤتمر الوطني الخامس الذي تم فرضه بالنضال وبمواجهة القمع قبل سنة من الآن. هذا ولا تزال الحركة الاحتجاجية لمختلف الفئات تتعرض للقمع والتنكيل والمحاكمات الصورية في المدن وفي البوادي...

الرفيقات والرفاق، مؤتمرات حزب العمال،

اننا بحضورنا معكم والمشاركة في مؤتمركم هذا لنعبر لكم على تضامننا معكم في محنتكم ومحنة الشعب التونسي في مواجهة مخلفات السياسات الطبقية والفوضى التي ينشرها نظام الشعبوية اليميني بقيادة "قيس سعيد «ولكن أيضا من أجل المشاركة البحث في أشكال وسبل المواجهة التي ستكون من نتائج هذا المؤتمر فضلا عن البرامج والخطط والمقررات التي ستحكم المرحلة المقبلة بتحالفاتها السياسية و بتقييمكم لأشكال التنسيق والعمل الجبهوي الذي احتكمتم اليه في التجربة السابقة وما لها من سلبيات وايجابيات على تطور حزب العمال وعلى نضال الشعب التونسي بالأساس.

اننا في انتظار ما ستقدمه أطروحات المؤتمر وما يمكن أن تعالجه جلسات المؤتمر من تحليل للأوضاع وصياغة آفاق جديدة تنبني على مراكمة الايجابي من تجربة مريرة للحزب في تونس بكل تعقيداتها وصعوباتها.اننا نراهن على نتائج مؤتمركم/مؤتمرنا التي سيكون لها بالتأكيد أثرا ايجابيا على نضال شعوب المنطقة برمتها.

رفيقاتنا ورفاقنا في حزب العمال نؤكد على ضرورة مواصلة بناء علاقات قوية بيننا والعمل على تمديد هذه العلاقة لتصل كل بلدان المنطقة وبلدان القارة الافريقية التي تعاني من مخلفات الاستعمار ومن استغلال رأسمالي بشع لثرواتها الطبيعية والبشرية بينما تكافؤها الرأسمالية بالمزيد من نشر الحروب والنزعات العنصرية.

نؤكد أيضا على المزيد من اغناء تجاربنا في ابعادها الحزبية والقطاعية وخاصة تجارب العمل وسط الشباب ووسط النساء بما يؤهلنا لبناء أحزاب قوية في مستوى تأطير وتنظيم الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

ينعقد مؤتمركم هذا وبالموازاة تجتمع اللجنة المركزية لحزبنا في المغرب يوم الأحد 9يوليوز تحت شعار:" لكل معركة عمالية صداها داخل الحزب" وستنظم شبيبة الحزب مؤتمرها بعد أسبوع على أن ينظم القطاع النسائي بدوره المؤتمر الثالث بعد أشهر قليلة مما يدل على الدينامية التنظيمية والنضالية التي نعيشها وحجم الاهتمام الكبير الذي نوليه جميعا لاستكمال كل عناصر قوة الحزب لمواجهة كل التحديات.

نتوجه من جديد لكل مناضلات ومناضلي حزب العمال وللمؤتمرات والمؤتمرين خاصة بضرورة الكد والاجتهاد في العمل على انتاج مقررات في مستوى تطلعات حزب العمال وفي مستوى تطلعاتنا والعمل ايضا على الوصول الى فرز أجهزة قيادية قوية في مستوى القيادة الحالية التي أبانت أنها تتمتع بالحكمة والتبصر في معالجتها للقضايا التي انطرحت أمامها خلال فترة عصيبة.

الرفيقات والرفاق نجدد لكم تحيات المكتب السياسي وكل مناضلات ومناضلي حزب النهج الديمقراطي العمالي وكلنا أمل أنكم ستنتصرون ونحن معكم «نعم سننتصر"

عاشت الطبقة العاملة عاش حزب العمال عاش النهج الديمقراطي العمالي

الحرية للأسرى والمعتقلين السياسيين والنصر لشعوبنا.

كلمة المكتب السياسي تقدم بها الرفيق عمر باعزيز نائب الأمين العام

الجمعية تستنكر الطرد التعسفي لعمال وعاملات النظافة

على إثر الطرد التعسفي الذي تعرض له بعض عمال وعاملات النظافة بشركة أوزون الشاوية يوم الجمعة السابع من يوليوز 2023لمجرد تفكيرهم في تأسيس مكتب نقابي تابع للاتحاد المغربي للشغل ببنسليمان من طرف المدير العام الجديد الصوري والذي صرح للعمال اثناء تسليمهم قرارات الفصل عن العمل بأنه لا وجود لاية نقابة بشركة أوزون ؛في خرق سافر للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ولمدونة الشغل على عللها ولدفتر التحملات الموضوع على مقاس المدير العام لشركة أوزون الفعلي وبعده الصوري عبر تشغيل عمال وعاملات بعقود محددة المدة وباسم شركات مشكوك في امرها لا علاقة لها بأوزون ولعقد من الزمن.

وامام كل ما سبق نعلن للراي العام ما يلي:

1 – تضامننا المطلق واللامشروط مع العاملات والعمال المطرودين تعسفيا.

2 – ادانتنا لمحاربة العمل النقابي وتنظيم العمال والعاملات في ضرب لكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وقوانين الحريات العامة والدستوري ومدونة الشغل.

3 – ادانتنا للتحايل المقصود على القانون ودفتر التحملات الموضوع على المقاس لحرمان العمال والعاملات من حقوقهم المشروعة كالحق في الترسيم والتعويض عن العطل والامراض المهنية والاعياد... الخ.

4 – مطالبتنا بضرورة التدخل العاجل لكافة المسؤولين لإرجاع المطرودين تعسفيا بسبب انتماءهم النقابي.

5 – مطالبتنا بضرورة تنزيل بنود دفتر التحميلات والكف عن تشغيل العمال والعاملات بعقود عمل محددة المدة وباسم شركات لاعلاقة لها بشركة أوزون الشاوية التي تلهف سنويا مليارو 800مليون سنتيم دون أدنى خدمات.

6 – مطالبتنا بضوررة إحالة تقرير المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء سطات بخصوص خروقات شركة أوزون الشاوية ببلدية بنسليمان على القضاء.

7 – عزمنا خوض كافة الأشكال النضالية رفقة الشغيلة المطرودة تعسفيا حتى تحقيق مطالبها المشروعة مع نشر دفتر التحملات.

عن المكتب.

توقيع الرئيس: محمد متلوف.

ثلاثة مجالات/كوات للقراءة

في مؤلف "الصراع الطبقي بالمغرب" للكاتب علي فقير

سلمى سعد

في طبعة من الحجم المتوسط، أصدر على فقير، هذا "الراعي الصغير الذي أصبح شيوعيا " كتابه الموسوم ب "التشكيلة الاجتماعية والصراع الطبقي بالمغرب". مقاربة - كما يعلن عن ذلك صاحب هذا المنجز- تتوسل الماركسية كمنهج للتحليل، اعتبارا لما يوفر هذا المنهج للباحث في التشكيلة الاجتماعية من إمكانية لرصد عناصر التناقض وعوامل الصراع بين الطبقات الأساسية داخل هذه التشكيلة الاجتماعية أو تلك، بما هي (عناصر الصراع والتناقض بين الطبقات) مؤشرات دالة على الدينامية الداخلية كأساس محرك لميزان القوة. ففضلا عن كونه - المنهج الماركسي - يسمح بتصنيف هذا المؤلف واعتباره يندرج في سياق البحث السوسيو - سياسي، فإنه، يساعد على تقويم درجة رجحان كفته لصالح طبقة معينة دون أخرى، كما لصالح تحالف طبقي ضد غيره. فترتيبا على ما ذكر، يحوز الجزم في القول بأن الكاتب علي فقير، لا يعتمد النظرية في ذاتها، وإنما لقدرتها على تفسير الواقع بأفق العمل على تغييره. اعتماد يشتغل بغايات سياسية صريحة وغير مضمرة، ولعل هذا ما طبع البحث النظري الذي يسعى إلى تحرير الخلاصات والنتائج من التصنيف الجامد وفق قوالب وخانات السوسيولوجيا المحايدة، بالعمل على جعلها خلاصات ونتائج في خدمة العمل السياسي، والعمل السياسي المنظم وفق خط سياسي، واستراتيجية وتكتيك مرحلي.

هندس علي أفقير منجزه وفق معمار، قاعدته الأرض، كمحور مصالح طبقات مختلفة، منها من تستمد من الأرض مصدر وجودها ومنها من تستمد منها زيادة على الوجود، سلطات مادية ورمزية، تمكنها من استغلال الإنسان السيطرة على موارد عيشه، أما قمته فالرأسمال المالي/ التجاري. قمة، تتقاطع عندها موازين القوة، ويتجلى التناقض في أفصح مظاهره. لم يقف الأمر عند هذا المستوى، بحيث تم اعتماد الأرض والرأسمال معادلين موضوعيين للتحرر والإستعمار، مفصلا في الموضوع من خلال المحاور التالية:

1 - المغرب قبل الاستعمار (ص9 إلى 29)

2 - المغرب تحث السيادة الاستعمارية (ص-23إلى 32)

3 - المغرب بعد 1956 (ص33 إلى 92)

4 - نشأة الحركة الماركسية المغربية (ص 93 إلى 127)

ضمنها وثيقة " **سقطت الأقنعة** "

5 - لماذا حزب الطبقة العاملة؟ (ص 128 إلى 151)

6 - حول المسألة الدستورية (ص 151 إلى 175)

من خلال المعمار أعلاه نستنتج أن منجز التشكيلة الاجتماعية والصراع الطبقي بالمغرب" فتح ثلاثة مجالات/ كوات معرفية تجادل بعضها البعض، وتضع القارئ في صورة الديناميكية الاجتماعية التي يزخر بها الحقل المجتمعي، ويجعل طبقاته تضاد بعضها على قادة ملموسة قابلة للقياس المادي، هذه الكوات الثلاثة هي:

1 - بنية القبيلة والبنية الطبقية بالمغرب.

اتسع شعاع أول المجالات الثلاثة، لبسط مفهوم الملكية وتشريح سيرورة تحولها من ملكية جماعية مقترنة بوحدة القبيلة أو بمن يتواجد معها من مجموعات أصغر، وفردية، لعبت سلطات المخزن دورا بارزا في ظهورها عبر الإستيلاء على أجود الأراضي الصالحة للزراعة.

2 - الحركة الماركسية المغربية نتاج احتدام الصراع الطبقي بمغرب سبعينيات القرن العشرين:

حيث أقرت الوثيقة إياها، وأكدت مداخل التحليل السياسي الذي كشف خلاصات نقاشات الفاعلين في سيرورة النشأة التنظيمية للمنظمة الماركسية اللينينية المغربية (إلى الأمام) وسطرت، خط الفصل الأفقي، بين الكتلة الوطنية (حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية) وبين التيارات الجذرية التي أفرزتها الديناميكية الداخلية لحزبي التحرر الاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

فقد سجلت الوثيقة أن واجب الوطنيين العرب يستوجب (..) تنظيم الجماهير وتعبئتها ضد مشروع " روجرز " (..) بدل اللوذ بالغموض سيما، بالنظر لما أعقب هذا المشروع في ما بعد من صلافة صهيونية استباحت من أجل الأرض، الدم الفلسطيني على مرأى من الرأي العالمي ودون احترام أو احتراز من مقتضيات القانون الدولي. تقول الوثيقة (..) إن طريق المستقبل الوحيد بالنسبة للمغرب، الطريق الثوري،قد انفتح وواجب كل

المناضلين المخلصين هو المساهمة في التوضيح الإيديولوجي حول هذا الطريق، وفي هيكلة الأداة الحاسمة "الحزب الماركسي اللينيني " (..) مشخصة بما يلزم من التفصيل البنية الطبقية

1 - الأوليغارشية الكمبرادورية المسنودة من طرف الرأسمالية العالمية.

2 - البرجوازية الليبرالية، بشقيها البدوي والحضري، وما تعانيه تحث ضغط الكمبرادورية.

3 - الجماهير الكادحة من بروليتاريا وشبه بروليتاريا، ثم الفلاحون الفقراء والعمال المؤقتون.

في هذا السياق، يعرض علي فقير، مفهومه وتحديده لحزب الطبقة العاملة من منطلق وظيفته السياسية في ظرف تاريخي بعينه ومن أجل مهام سياسية، ارتباطا بالطبقة الاجتماعية كما تحددها الماركسية، والتي تشرط الإنتماء الطبقي من خلال:

أ) - العلاقة بوسائل الإنتاج

ب) - الموقع ضمن علاقات الإنتاج

ج) - الموقع ضمن جهاز التدبير والتسيير القائم على وسائل وعلاقات الإنتاج

ث) - الدخل، والذي تقاس أهميته في علاقات الإنتاج الرأسمالي بالمعدل العام للأجور على مستوى المجتمع ككل تفاصيل، لا غاية من وراء بسطها سوى إضاءة جوهر الصراع الطبقي داخل بنية المجتمع الطبقي بين ما يعتبر طبقتين أساسيتين في نمط الإنتاج الرأسمالي، أي البرجوازية الرأسمالية في مقابل الطبقة العاملة، الثورية بطبيعتها، دون أن يصرفها هذا الطابع عن حاجتها التاريخية لحزبها المستقل.

3 - مستجدات الوضع السياسي الوطني:

يلامس من خلالها، محورين من الأهمية بمكان، بالنظر لما ترتب عن بروزهما على مسرح الأحداث من رهن الحركة الجماهيرية، للمستقبل الغامض، بعدما ظلت هذه الحركة وإلى عهد قريب، مجال اشتغال اليسار بمختلف مكوناته، قبل أن يفاقم انهيار جدار برلين وتفكك جمهوريات الإتحاد السوفياتي، وإعادة إخضاع قسمة العمل الدولي إلى القطبية الأمريكية دون سواها.

أ) - محور العلمانية، والذي لا يعدو كونه ترافعا لإماطة اللثام عن موقف اليسار ورفع بعض ما يحيطه به خصومه من التباس في مجتمع غالبيته متدينة. لهذا، أثر التمييز بين الإلحاد، وبين فصل الدين عن الممارسة السياسية، تمييز قارب الفرق بين المنظورين السياسي والحقوقي للمسألة الدينية.

ب) - محور اليسار والإسلاميين، مبرزا أن التناقض ليس بين الإسلاميين واليساريين، وإنما هو تناقض مصالح بين ثلاثة أقطاب فاعلة في الحياة السياسية من منطلق مصالح طبقية صرفة لا مجال للتقارب فيما بينها.

1 - قطب برلماني ملتف حول الملكية

2 - قطب المعارضة الإسلامية

3 - قطب اليسار الجدري

ملاحظات حول المسألة الدستورية:

سجال استهله الكاتب بالعودة إلى أول وثيقة دستورية، جرى تقديمها للسلطان عبد العزيز من طرف وزيره سنة 1900، بعدها عرض صورة مركزة عن مشروعي 1906 و1908، اللتان طرح حولهما السؤال: (هل صاغ كلا الوثيقتين متخصص مشرقي أم مغربي؟) السؤال الذي لا يمكن فهمه خارج السياق الوطني المغربي، حيث سبق لأكبر حزب معارض أن طرح ضرورة انتخاب مجلس يتولى وضع الدستور. الموقف الذي يفهم منه سعي المعارضة التقدمية المغربية، عدم تقليص مساحة مطالب وتطلعات أوسع الفئات والقوة الشعبية في الوثيقة الدستورية. أما عهد الحماية، فقد أوجزه الكاتب في فقرة دالة، حين سجل (..) فبالنسبة للقواد والأعيان وأشباه الإقطاعيين السائدين في جبال الأطلس وفي سفوحها، فإنهم كانوا راضين عن الإحتلال حيث كانوا يستفيدون في ظله ليست لهم حاجة إلى الإستقلال أو إصلاح، أما القوى الوطنية البرجوازية المناهضة للاستعمار فقد ركزت خصوصا من بداية الأربعينيات، نضالها على طرد المستعمر ولم تعطي أيه أهمية لنظام حكم ما بعد "الإستقلال"(..)/ محاولا، وإن في صيغة شذرية عرض شيء من محتوى دساتير 1962 و1970 و1972 تم دساتير 1992 و1996 فانتهاء بآخرها، دستور 2011 والذي انبثق عن حركة 20 فبراير2011 التي توسمت في أن تكون هذه الوثيقة (..) البوابة نحو مجتمع المواطن (..) في ما ذهب إليه الكاتب علي فقير.

نشرت المساهمة في مجلة "الحرية" الفلسطينية (إصدار الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)

الممارسة السياسية بالمغرب بين الخطاب والواقع

ح. جعفاري

تطرح الممارسة السياسية بالمغرب عدة إشكالات ليس فقط على مستوى المرجعيات الأيديولوجية وإنما كذلك في الإنسجام بين الشعارات والممارسة الفعلية.

فالنظام المخزني منسجم مع نفسه وقد حدد الخطوط العريضة لسياساته من خلال دستور 2011 الذي يتضمن كل شيء الذي فرغه من مضمونه.

فعلى المستوى السياسي فقد ارتمى منذ الإستقلال الشكلي في أحضان القوى الإمبريالية الذي يسميه العالم الحر ويقدم لها كل الإمتيازات من أجل حمايته وبذريعة تشجيع الإستثمار وخلق فرص الشغل والثروة... إلخ، لكن في نفس الوقت يحاول اللعب على التناقضات الثانوية لهذه القوى، في هذا الإطار يأتي انحيازه الواضح للعالم الأنجلوسكسوني بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك التطبيع مع الكيان الصهيوني بمبررات من قبيل وجود "جالية مغربية يهودية" مهمة بفلسطين ستمكنه من تسهيل المساهمة في إيجاد حل "عادل" للقضية الفلسطينية، ولإنجاح مشروعه التطبيعي والتبعي يحاول اللعب على الحريات التي يضبط إيقاعها، فهو يسمح بمبادرات "نضالية" معزولة لن تستطيع زحزحة أركانه، وفي نفس الوقت يوظف خدامه من أجهزة الشرطة والدرك ومختلف قوى القمع لإخماد أي فعل نضالي حقيقي كما حصل في حراك الريف وجرادة وغيرهما ويأتي جهاز القضاء ليكمل عملية قمع أي صوت حر من صحفيين/ات، مدونين/ات أو أي فاعل حقيقي في ا ميدان مع عموم الطبقات الشعبية، وكل ممارساته هذه يؤطرها الدستور الممنوح الذي يطبل له كل من يرغب في فتاة المخزن ولاستكمال سمفونيته، يوظف بعض مؤسساته مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للتعليم، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسة الوسيط، مجلس المناقشة، هيئة محاربة الرشوة... إلخ هكذا يمسك بكل الخطوط وفي نفس الوقت تتحمل المسؤولية محكوماته وهذه المؤسسات الشكلية في أي إخفاق في حين يستفيد هو من أي مكتسب إن وجد، فهو أكثر من مكيافيلي، لكن الصراع السياسي يقتضي أن تكون جهة أخرى مناهضة له ولها تصورات واضحة في مختلف الميادين قادرة على تحسين أوضاع عموم الجماهير الكادحة وتحسين مستوى البلاد في مختلف المجالات وهنا مربط الفرس. فمختلف التنظيمات المندمجة في البنية المخزنية من أحزاب ونقابات وجمعيات لا رهان عليها لأن قادتها مستفيدة من الوضع القائم وليست مؤهلة تنظيميا وفكريا للقيام بأي فعل مستقل ما عدا بعض المناوشات التي توحى لها، كبعض المسيرات المشبوهة التي يؤطرها القياد والشيوخ.

أما بعض المجيمعات التي ترفع شعارات يسارية فهي ليست أكثر من ظاهرة صوتية، لا وجود لها في المعارك الحقيقية التي يخوضها الشعب المغربي الكادح، فعلى مستوى الحركة الطلابية، لازالت عائقا أمام أي فعل نضالي ديمقراطي في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بل إن كل الفصائل اليسارية التي تدعي أنها تاريخية بعيدة عن هموم الشعب المغربى ونسيت شعار "لكل

معركة جماهيرية صداها في الجامعة" لكن الآن، انحصر دورها في عرقلة أي مبادرة نضالية فعلية لقوى جذرية تربط فعليا بين النظرية والممارسة وفي نفس المنوال نلاحظ خفوت اليسار الديمقراطي، فرغم أن قياداته تصدر بيانات تضامنية مع نضالات الشعب الفلسطيني أو مندة ببعض ممارسات السلطة ومطالبة بديمقراطية حقيقية، فإن قواعده بصفة عامة غائبة عن الميادين ولا توجد إشارات توحي أنها ستغير من ممارساتها، بل إن أجزاءا منها تفرح لأي كبوة لليسار الجذري ومنه النهج الديمقراطي العمالي، وما الصمت تجاه ما يحاك ضد عمال وعاملات سيكوم/ سيكوميك بمكناس وضد الجامعة الوطنية للتعليم، التوجه الديمقراطي وغيرهما إلا دليل عن بعد أغلب مكونات هذا اليسار عن هموم الشعب المغربي الكادح، أما جماعة العدل والإحسان، فإنه باستثناء القضايا القومية التي تجيش لها أعضاءها فإنها لا تعطي أية أهمية للقضايا التي تهم المعيش اليومي لعموم الكادحين/ات والتنسيق مع القوى المتواجدة في الميادين كما تفعل بالنسبة للقضية الفلسطينية كمثال، وربما الإشارة بدأت مع انسحابها من حركة 20 فبراير، فما العمل إذن؟

من خلال هذا التشخيص البسيط، يتبين أن الشرط الذاتي لنضال جبهوي واسع غير متوفر في المرحلة الحالية، لذلك في نظري هذه المرحلة تقتضي التركيز على بناء الذات وتقويتها عبر التكوين الإيديولوجي والفكري والعمل على الإنغراس في أوساط عموم الجماهير الشعبية وخاصة وسط الطبقة العاملة دون معاداة أي كان. فالعنصر الأساسي في أي تغيير هي الجماهير الشعبية الواعية والملتفة حول مشروع واضح المعالم.

إن النضال الحقيقي هو التوجه نحو الطبقات ضحايا السياسات المخزنية وليس التنسيقات الفوقية التي تعمل على فرملة أي مبادرة نضالية حقيقية والزمن السياسي لا ينتظر أحدا.

الحكومة المخزنية واستغلال الأزمات

ج. حسن

إن النظام المخزني بحكم طبيعته اللاديمقراطية واللاشعبية والذي يعد الريع إحدى مرتكزاته، لا يتوانى في تفقير عموم الجماهير الكادحة خدمة للرأسمال العالمي والمحلي ولخدامه المحليين الذين يشكلون قاعدته السياسية والمسيطرين/ات على برلمان الأعيان، غرفة التسجيل لتمرير مخططاته الطبقية اللاوطنية واللاشعبية، بل أكثر من ذلك، لا تمر أزمة إلا واستغلها لصالحه ولصالح الطبقات السائدة الملتفة حوله لمزيد من نهب المال العام وتفقير مختلف الطبقات الشعبية من خلال قرارات ومخططات ذات شعارات براقة، لكن عمقها الهجوم على ما تبقى من حقوق. ففي ظل جائحة كورونا، فضل الأرباح عن الأرواح وسمح للرأسمال باستمرار استغلال الطبقة العاملة التي توفي العديد منها بسبب غياب شروط السلامة في أماكن العمل ونوعية وسائل النقل التي لا تحترم الكرامة الإنسانية كما وقع لعاملات الفراولة بنواحي العرائش، وفي نفس الوقت استغل الأزمة للتضييق على الحريات ولاستصدار قانون الطوارئ لمنع أي احتجاج على الأوضاع المزرية للأغلبية الساحقة من المواطنين/ات تحت مبررات خادعة، مثل الحفاظ على سلامتهم/هن، لكن في نفس الوقت سمح لخدامه لعقد صفقات بالملايير دون المرور عبر الصفقات العمومية بمبرر استعجالية شراء المستلزمات الطبية... إلخ. هذه الصفقات شابتها عديد من الشبهات، أثارها برلمانيون الذين طالبوا بفتح تحقيق فيها، لكن لا جديد تحت الشمس. ولكونه فشل في جل سياساته رغم كل الإمتيازات التي يقدمها للرأسمال المحلي والدولي، خاصة الفشل الذريع للمخططين الأزرق والأخضر الذي أشرف عليهما أخنوش لما كان وزيرا للفلاحة والصيد البحري، الذي بدد الملايير من الدراهم التي نهبت من جيوب دافعي الضرائب. فالمواطن (ة) المغربي لم يعد بمقدوره تناول السمك رغم أن المغرب يتوفر على حوالي 3500 كلم من السواحل، بل حتى سمك السردين، سمك الفقراء أصبح بعيد التناول.

أما الفلاحة بالمغرب فلازالت تخضع لتقلبات الطقس، علما أن المغرب يتواجد بمنطقة شبه جافة، فالمخطط فشل في تمكين البلاد من الاكتفاء الذاتي سواء من المواد الأساسية كالزيوت أو الحبوب أو السكر أو الثروة الحيوانية، هكذا مع سنتي الجفاف المتتاليتين وتركيز الدولة على الفلاحة التصديرية التي تستنزف الفرشة المائية، وجد النظام نفسه عاجزا عن توفير الأعلاف وأضاحي العيد، لكن عوض البحث عن آليات شفافة تمكن حقيقة الفلاحين الصغار من الدعم وتخفيف أثمنة الأضاحي، خصصت 500 درهم كدعم عن كل رأس مستورد بذريعة تخفيض أثمنتها، غير أن الواقع يفند ذلك، هكذا يزيد الشحم في ظهر المعلوف. كما خصصت 10 ملايير درهم للتخفيف من آثار الجفاف بتنسيق مع الجمعيات البيمهنية التي تمثل فقط الفلاحين والكسابة الكبار لحماية الثروة الحيوانية وتخفيض أسعار اللحوم. منها 5 ملايير درهم لدعم الأعلاف التي تباع في الأسواق بأثمنة مرتفعة أمام أعين السلطات، في حين لا يتوصل الفلاحون الصغار بأي شيء في أحسن الأحوال بكيس من 50 كلغ، كما خصصت 4 مليارات لدعم البذور والأسمدة لكن الأثمنة لازالت مرتفعة وليست هناك أية مؤشرات لتخفيضها.

هكذا تظهر الطبيعة الطفيلية لهذا النظام، فهو وخدامه ينتعش في كل أزمة وليس من الصدف أن يزداد غنى الطبقات السائدة وخدام المخزن في الوقت الذي يزداد بؤس عموم الجماهير الكادحة. فطبيعة النظام لا يمكن أن تنتج سوى هكذا أوضاع وهكذا ممارسات. فإلى متى هذه الانتظارية؟ ومتى ستتحمل مختلف القوى الحية والمناهضة للمخزن مسؤولياتها وتنزل من برجها العاجي لتقوم بالدور المنوط بها من أجل التغيير الجذري وبناء نظام ديمقراطي حقيقي يكون فيه الشعب مصدر كل السلط؟ ومتى يستفيق الفلاحون الكادحون والقرويون المهمشون من سباتهم/هن؟ وإلى متى تبقى الطبقة العاملة المغربية مشتتة وقابلة بالإذلال والمهانة؟ ألم يحن الوقت بعد لكي تنتفض عموم الجماهير الكادحة وتميز بين حلفائها وأعدائها وتقوم بدورها التاريخي؟ فتحية لكل الماسكين/ات على الجمر في زمن الميوعة والهرولة نحو الفتاة، فالتغييرات بلا شك، لكن متى ومع من، هذا هو السؤال.

البادية المغرب بين واقع التهميش، النهب، الجفاف، الغلاء...

تعيش فئة الفلاحين الصغار، ومختلف الفئات الكادحة الأخرى بالبادية ظروفا صعبة. لقد جردت السياسات الرسمية جماهير الفلاحين الصغار من أراضهم لتهديها لناهبي ثروات الوطن، وذلك في إطار دعم الفلاحة التصديرية، التي تتطلب مساحات شاسعة ومنابع الماء ضخمة، وأليات ميكانيكية غالية لا يقدر عليها الفلاح الصغير وحتى الفلاح المتوسط...

تعمق هذا التهميش بسبب الجفاف، هذا الجفاف الذي عرى حقيقة سياسات السدود التي لا تخدم إلا مصالح ناهبي الأراضي الكبار.

في ظل الغلاء الحالي، تحول هذا الواقع المر إلى فرصة ذهبية للأغنياء والمضاربين العقاريين للمزيد من ناهبي الأراضي الفلاحية، بما فيها أراضي الجموع والأراضي السلالية. أصبح هذا الواقع تحديا حقيقيا أمام قوى التغيير، واقع يطرح مهام جديدة وخطط صحيحة لتسطير برامج واقعية وتأطير الملايين من ساكنة البادية في أفق التغيير الثوري، ولتعود الأرض لأصحابها الأصليين خدمة لحاجيات الجماهير الشعبية في المدينة وفي البادية.

البادية المغربية:
من دور محوري في محطات تاريخية إلى واقع التهميش

حسين بوتبغى

إن ما نطلق عليه "البادية المغربية" ليست بحيز جغرافي متجانس، لذلك فعند التطرق لهذا المجال الجغرافي، من الصواب الحديث عن بواد بصيغة الجمع لأنها تختلف حسب أماكن تواجدها ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة: منها المترامية على السهول والهضاب، والمتمركزة بالسفوح والمتناثرة بالصحاري على شكل واحات. رغم ذلك فإننا في هذا المقال سنستعمل أحيانا صيغة "البادية المغربية" ونحن نقصد بها هذا المجال غير المتجانسة.

البادية المغربية كان لها دور محوري في محطات هامة من التاريخ المغربي، فقد شكلت ولا تزال مجالا لأنشطة اقتصادية، كما شهدت ولادة نخب سياسية ودينية وصمت تاريخ البلاد في الفترات الأولى من تاريخ المغرب كما في عصرنا الحديث. فمنذ العصور القديمة قاومت البادية الغزاة الذين حاولوا احتلال أراضي الأمازيغ، سكان البلاد الأولون، كما شكلت على طول الحدود المغربية/الجزائرية حاجزا ضد أطماع الفرنسيين الذي احتلوا لفترة طويلة الجزائر، كما واجهت بنفس العزيمة تدخلات الإسبان بالشمال وبالجنوب، وقبلها قاومت هجومات البرتغاليين وغيرهم من الأقوام الغازية. وخلال مقاومة الأطماع الاجنبية هذه أدت البادية وسكانها فاتورة ثقيلة تمثلت في تضحيات بشرية واستنزاف اقتصادي دام لعقود.

البادية المغربية كمجال جغرافي تشكل الحيز الأكبر من حيث امتدادها على خريطة البلاد، احتضنت إلى عهد قريب غالبية المغاربة وكان لها دور أساسي في الاقتصاد. فحسب احصائيات 1982 فقد مثل القرويون المغاربة 58% من مجموع السكان، لكن هذه النسبة تراجعت لاحقا - وذلك لأسباب عدة سنأتي على ذكر البعض منها - كما أن دورها الاقتصادي تراجع تدريجيا في الفترة المعاصرة وذلك راجع في جانب منه لما لحق بالإنتاج الفلاحي التقليدي وبالنظام القبلي، الذي ساد بهذه المناطق، نتيجة للتدخل الخارجي طيلة القرن التاسع عشر، وخاصة إبان الإستعمار المباشر في القرن العشرين. وقد استمرت خلخلة التوازنات السائدة بالقرى المغربية مع الإستقلال الشكلي، فترتب عن ذلك تحولات عميقة مست كل جوانب الحياة ما تسبب في الهجرة المكثفة و"ترييف المدن" كما نتجت عنه أزمات اقتصادية وبيئية يطرح معها مصير البادية باعتبارها مصدرا للموارد الطبيعية ومركزا لنشاط فلاحي غني ومتنوع.

في فترة الإستعمار المباشر وظف المستعمر الفرنسي والإسباني بالبادية المغربية سياسات ترتكز أساسا على نهب خيراتها وتشديد الحصار على ساكنتها وقد نتج عن ذلك تهميش ممنهج أدى لتخلف واضح في البنيات الاقتصادية والاجتماعية وانعكس سلبا على مستقبل القرى وعلى الأوضاع المعيشية لساكنتها. أما في ظل الإستقلال الشكلي فجل الباحثين يتفقون على أن الدولة فشلت في تنمية البادية، فتدخلاتها منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حتى يومنا هذا استهدفت شمال البلاد، سهوله ومدنه، وتجاهلت باقي المناطق وهي سياسة تخضع لمنطق موروث عن مرحلة الإستعمارية حيث بقيت البادية تخضع للهيمنة والتطويع لكونها ضلت على الدوام نقطة انطلاق للإحتجاجات والتمردات المختلفة التي طبعت تاريخ البلاد. فسياسات التهميش والعزلة ضلت مستمرة في فترة الإستقلال واتضح ذلك في البرامج والإمكانيات المادية والمالية الهزيلة المرصودة للنهوض بالبنيات التحتية والتجهيزات والخدمات العمومية الأساسية ما جعل البادية تراكم العجز لسنوات.

غداة الاستقلال الشكلي كان هاجس الدولة المخزنية هو مراقبة التراب الوطني فجندت لتلك المهمة ساكنة البادية التي ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على الأوضاع خاصة في السنوات الأولى للاستقلال. غير أنه في فترة لاحقة، خاصة ما بين الستينات ونهاية السبعينات من القرن الماضي، أظهرت الدراسات ان اهتمام الدولة انصب بشكل كبير على الجهات والقطاعات النامية نسبيا في حين تم إهمال الجهات الأخرى وأظهرت نفس الدراسات أن ذلك التوجه ساهم في تعميق الفوارق بين هذه المناطق على المستوى الجغرافي والاقتصادي-الاجتماعي. فبهدف الحفاظ على استمراريته السياسية، وجه المخزن كل اهتمامه للمدن الكبرى المترامية على المحيط الأطلسي وللجهات المعروفة بجودة أراضيها والمردودية العالية لفلاحتها المسقية التي انتعشت كثيرا مع سياسة السدود. هذا التوجه يجد تبريرا له في كون المدن شكلت منطلق اضطرابات وقلاقل، أما الجهات الفلاحية ذات المردودية العالية فتوفر الإنتاج من الخضروات والفواكه الموجهة للأسواق الخارجية التي تشكل الوجهة الرئيسية للإنتاج الفلاحي المغربي. هذه السياسات أدت على المستوى الوطني لنزوح أعداد كبيرة من السكان إلى المدن الساحلية في فترة ما بين إحصائي 1971 و1982 ولا يزال هذا النزوح مستمر في المناطق الجبلية والجافة، خاصة بمنطقة الريف شمالا وبهضاب الأطلس الصغير وقرى سوس حيث شكلت الهجرة الحل الوحيد أمام سكان يعانون من واقع الحرمان والتهميش. وتعد قوارب الموت المنتشرة اليوم بكل الشواطئ المغربية والتي أودت بحياة العديد من الشباب امتداد لهذه الظاهرة المقلقة.

لقد ظل العالم القروي مهمشا لفترة طويلة فنتج عن ذلك قلة التجهيزات وضعف في البنيات والخدمات الأساسية ما جعل القرى المغربية تراكم العجز على كل المستويات. فيكفي الاطلاع على وثيقة " المؤشرات الاجتماعية بالمغرب" للمندوبية السامية للتخطيط، طبعة 2023، لتكوين فكرة واضحة عن مظاهر التخلف والعجز هذه، أو على المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية) رقم 11، لدجنبر 2018 (التي خصصت دراسة للفقر بالمغرب، وتحديدا بالبادية المغربية بصفحاتها 109 إلى 125. ففي بداية الدراسة يحيل الأستاذ محمد مهدي على الباحث بيير دو ماس (P. De Mas) الذي كتب عن " الهوامش المغربية". وكلمة هوامش في نظر الأستاذ تكثف معنى التخلف وتحيل على الفقر والهشاشة والعزلة، وبطبيعة الحال فالإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط تطلعنا على أن المغاربة الأكثر فقرا يقطنون بالقرى، فالعدد الإجمالي لفقراء المغرب، حسب المندوبية السامية، هو 2,028 مليون نسمة، و89,5% منهم يعيشون بالبوادي. وفي ترتيب لهذه للمندوبية ل 1279 جماعة أعد سنة 2016 يتبين أن مؤشرات التنمية البشرية المتعلقة بالدخل الفردي، والإستفادة من الرعاية الصحية ومن التعليم هي في أدني مستوياتها بالوسط القروي. وإذا كانت مستويات الفقر والهشاشة قد سجلت بالبادية المغربية فإن النساء والشباب هم الأكثر عرضة لهده الآفة وهي ظاهرة غير طبيعية بل نتاج للسياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال الشكلي.

إن الأبعاد الحقيقية لظاهرة التهميش والفقر التي لا تسمح المؤشرات الإحصائية بإبرازها تعبر عن نفسها وتتضح للعيان في المظاهرات والاعتصامات والمسيرات الجماهيرية وخاصة في الشعارات التي يرفعها المحتجون بالهوامش. فالاحتجاجات التي تعرفها المناطق المهمشة بين الفينة والأخرى هي نتاج سياسات عمومية غير ملائمة لمعالجة مشاكل الفوارق المجالية والطبقية وهي دليل قاطع على فشل البرامج المملاة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الدولة. ففي البادية يعيش اليوم 40% من المغاربة في 1282 جماعة قروية التي تشكل مجالا لنشاط فلاحي موزع بين زراعة الكفاف والزراعة الأسرية إلى جانب الضيعات وفلاحة الإستثمار. هذه الأخيرة تزدهر في السهول الخصبة بينما يتعاطى صغار الفلاحين والمزارعين البسطاء للزراعة التضامنية وزراعة الكفاف بالجبال والمناطق الجافة وشبه الجافة وبالواحات. والمغرب كما هو معلوم تبنى السياسات الليبرالية وقام في هذا الإطار بخوصصت الأراضي الفلاحية التي في ملك الدولة، فأقدم سنة 2004 بتفويت هذه الأراضي لمستثمرين خواص من جنسيات مختلفة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبعد تصفية الأراضي التي في ملك الدولة اتى الدور على أراضي الجموع، وهي ملك جماعي للقبائل التي تعيش عليها، والتفريط فيها بتفويتها للخواص بهدف الفلاحة او لاستخراج ما بجوفها سيشكل ضربة قوية موجهة لشروط عيش هذه القبائل. ومعلوم أنه في إطار تطبيق اختيارها هذا، تقوم الدولة بتعويض السكان ماليا عما تنتزعه منهم من أراض، غير أن هذه المقاربة ستؤدي لا محالة إلى تقويض سبل عيش القرويين وتعميق الفوارق الاجتماعية والمجالية مع إعادة إنتاج التهميش والتفقير بالبادية المغربية.

الأرض للنافذين والتشريد للكادحين

محمد متلوف

إذا كانت دول الخليج تنعم بخيارات البترول والغاز الطبيعي وتسمى بدول (البترول دولار) فالمغرب يتميز بخيرات "البتروتراب" نظرا للكم الهائل من الأراضي المسماة مسترجعة والتي تقدر بحوالي مليون ونصف هكتار من أخصب وأجود الأراضي الفلاحية أو تلك القابلة للفلاحة، إلى جانب امتلاكه لواجهتن بحريتين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ناهيك عن ثروات أخرى كالفوسفاط والذهب والفضة والنحاس والثروة المائية...إلخ.

لقد كانت الأراضي الفلاحية بمغرب الأمس تستغل بشكل جماعي سواء من طرف القبائل بشكل جماعي في إطار نظام "الجماعة" أو في إطار عائلي بشكل مسترسل من الأجداد إلى الأبناء إلى أبناء الأبناء في هدوء تام، وحتى في حالة نشوب أي نزاع بخصوص تلك الأراضي الفلاحية يتم الرجوع لحكماء الجماعة أو القبيلة أو العائلة؛ وظل هذا الحال كما هو عليه بالاستغلال الجماعي للأرض من منطلق تشبث الفلاح بها واستغلالها مما كان يوفر الأمن الغذائي للمواطنين والمواطنات على امتداد عدة قرون بل وتوفير حتى الأمن العقاري ومنابع المياه رغم الطرق التقليدية المستعملة في الفلاحة آنذاك. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت أطماع الدول الإمبريالية الغربية تتجه نحو استعمار المغرب لنهب خيراته البحرية والفلاحية والفوسفاطية... بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء لسنة 1906 والذي نتجت عنه اتفاقية الخنزيرات بنفس السنة بدعوى حماية المغرب من مجتمع السيبة وذلك بفرض نظام الحماية ووقع الاتفاقية السلطان لاستعمار المغرب بأقل تكلفة من الاستعمار الفرنسي للجزائر سواء في الأموال أو في الأرواح أي حقنا لدماء جيوش المعمرين وذلك بحضور اثنى عشر دولة استعمارية وبوساطة أمريكية في شخص الرئيس الامريكي آنذاك روزفلت؛ وللإشارة فقد نصت المادة 26 من اتفاقية الخزيرات على ما يلي: لا يحق لأي أجنبي أن يتملك أية أرض فلاحية بالمغرب إلا بشرطين: 1 - التوفر على عقد الشراء، 2 - الترخيص من وزارة الداخلية المغربية.

ولكن وبمجرد فرض الإستعمار الفرنسي على المغرب تحت عنوان فرض نظام الحماية سنة 1912حتى اضطهد المعمرون وخاصة الفرنسيون الفلاحين المغاربة واغتصبوا اراضيهم الفلاحية وحولوها لضيعات لهم لزراعة مختلف المتوجات الفلاحية الموجهة للسوق الفرنسية ومعها الأوروبية كالقمح والعنب وباقي المنتوجات الزراعية المهمة في الحياة اليومية للمعمرين، وانتعشت حركة الموانئ البحرية بالمغرب مع الاستغلال العبودي لليد العاملة سواء المغربية أو المستقدمة من المستعمرة الجزائرية لتسهيل التواصل بين المعمرين الفرنسيين والمغاربة بل واطلاق يد شيوخ واعيان القبائل لابتزاز ما تبقى من الفلاحين المغاربة حيث كانوا يتقاضون رواتبهم من الفلاحين الكادحين وليس من المعمرين الفرنسيين.

وهكذا ظل المعمرون الفرنسيون ومعهم كل الأجانب يستغلون الأراضي الفلاحية المغربية في إنتاج مواد فلاحية أصلية ودخيلة خدمة للسوق الفرنسية ومعها الأوروبية، واستقدموا تجهيزات جد متطورة وشيدوا ضيعات فلاحية ببنايات شامخة لازالت بعضها محتفظ بها ليومنا هذا ولكن دون تملكها طبقا لشروط المادة 26من اتفاقية الخزيرات لسنة 1906 وخاصة شرطي وجود عقد الشراء وترخيص وزارة الداخلية المغربية رغم إحدات قانون التحفيظ العقاري سنة 1918؛ وبمجرد حصول المغرب على الإستقلال الشكلي سنة 1955 طالبت الأحزاب السياسية المغربية المنبثقة عن الحركة الوطنية باسترجاع الأراضي الفلاحية المنهوبة من عملاء فرنسا الذين كانوا يسمون بالخونة، استجاب الملك محمد الخامس آنذاك لمطالب الحركة الوطنية باسترجاع الأراضي الفلاحية من الخونة بل وتم اعتقالهم بسبب قوة تلك الأحزاب آنذاك.

وقعت هذه الأحداث في عهد الحكومة الثالثة بالمغرب بعد الإستقلال الشكلي والتي لم تعمر سوى لتسعة أشهر تقريباً إنها حكومة عبد الله إبراهيم، وبمجرد الإعلان عن وفاة محمد الخامس وحل محله الحسن الثاني أقدم هذا الأخير على إبعاد عبد الله إبراهيم...وأعد أول دستور للمغرب عارضه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بكتاب تحت عنوان "لماذا يجب مقاطعة الاستفتاء حول الدستور الممنوح"، وكان من أبرز واضعي هذا الدستور الممنوح "جون روني دوبوي وجورج فيدال" وأخرون من الفرنسيين، وعمد الحسن الثاني على تعطيل الإنتخابات البرلمانية لأزيد من سنة حيت أقدم على إطلاق سراح من اعتقلهم والده محمد الخامس بضغط من الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية بل واعاد لهم تلك الأراضي الفلاحية وأصدر ظهير الأراضي المسماة مسترجعة. وفي سنة 1963 سيتم إصدار أول ظهير لاسترجاع الأراضي الفلاحية ليس من المعمرين الفرنسيين وإنما من القبائل والأسر أي المالكين الأصليين لأن لا أحد من المعمرين الفرنسيين بل وباقي الأجانب أن تملك أية أرض فلاحية بالمغرب طبقا للفصل 26 من اتفاقية الخزيرات لسنة 1906 باحترام شرطي عقد الشراء والترخيص من طرف وزارة الداخلية المغربية آنذاك حسب حكم قضائي صادر عن المجلس الأعلى محكمة النقض حاليا بسبب نزاع عقاري بين أسرة مغربية ومعمربن فرنسيين حيت راسل المجلس الأعلى المحافظ العام للأملاك العقارية يستفسره عن مدى صحة تملك المعمرين الفرنسيين للأرض موضوع النزاع فأجابه المحافظ العام كتابة بأنه لم يسبق لأي أجنبي أن تملك أية أرض فلاحية بالمغرب طبقا للفصل 26 لاتفاقية الخزيرات وهذه الدعوى رفعت سنة 1973. وباستصدار ظهير الأراضي المسماة مسترجعة بإسم الدولة بدأت جريمة تشريد الفلاحين الكادحين لصالح النافذين حيت أقدم الحسن الثاني آنذاك بعد سنة 1962 باعادة توزيع أراضي الشعب المغربي على كبار الشخصيات العسكرية والسياسية والأعيان على حساب المالكين الأصليين بالالاف من الهكتارات واجود الضيعات الفلاحية لضمان ولاءهم وتفاديا لتحالف الفلاحين الكادحين المالكين الاصليين مع الأحزاب المنبثقة عن الحركة الوطنية ضد نظامه السياسي القائم آنذاك؛ مما عجل إعلانه عن حالة الإستثناء وجعل كل السلط بيده سنة 1965 والتي امتدت إلى غاية سنة 1977 وهي الفترة التي شهدت هجرة الفلاحين الكادحين المالكين الأصليين بالألاف سواء في إطار الهجرة الخارجية إلى الدول الإمبريالية الغربية كيد عاملة رخيصة أو في إطار الهجرة الداخلية إلى ضواحي المدن الكبرى كأحزمة بؤس وتشرد يقبعون في دور للصفيح تنعدم فيها كل شروط العيش الكريم... وقبل رفع حالة الإستثناء سنة 1977 أصدر الحسن الثاني آنذاك ظهير الإصلاح الزراعي سنة 1972 حيت أقدم على تمكين مجموعة من الفلاحين الكادحين المالكين الأصليين بعض الأراضي المسماة مسترجعة باسم الدولة المغربية في إطار تعاونيات فلاحية وفق ظهير يتضمن شروط نموذجية اعتبرت من النظام العام بحيث أن خرق أي شرط يسقط حق المستفيد مع تخصيص أرض مشتركة بين المتعاونين للرعي؛ وسنة 1973 أصدر الحسن الثاني ظهير أراضي الإستعمار وبعد إحدات شركتي صوديا وسوجيطا استمر الفلاحين الكادحين الذين كانوا يشتغلون مع المعمر الفرنسي في الاشتغال بكل من الشركتين كحالة محمد جبار والد الرفيقة مينة جبار وحالة مصطفى سرحان، وبعد حل الشركتين استمر العمال الزراعيين رفقة أفراد الأسرة في الاشتغال بذات الأراضي الفلاحية بل وانجبوا أبناء وبنات ولهم مساكن بذات الأراضي تعود لعقود من الزمن .وبتمرير قانون الاصلاح الزراعي سنة 1972 ومعه تمرير الدستور المنوح لنفس السنة بتصويت من ذات الفلاحين بل والمشاركة المكثفة في المسماة إنتخابات لسنة 1977 والتي أفرزت عن فوز حزب التجمع الوطني للأحرار بزعامة أحمد عصمان أحد أصهار الحسن الثاني والذي أصبح رئيسا للوزراء انقض حينها القصر على دواليب الحكم وأصبحت له شبكة زبونية وقاعدة إنتخابية بعد خلق أحزاب إدارية موالية أصبح آنذاك الفلاح المغربي المدافع عن العرش كما قال الكاتب الفرنسي صديق القصر ريمي لوفو في كتابه الشهير "الفلاح المغربي المدافع عن العرش" بعدما تم التخلص من كل المعارضين سواء بالاغتيال أو النفي أو الاعتقال. ومع منتصف الثمانينات من القرن الماضي وخاصة سنتي 1985 و1986 حتى انقلب السحر على الساحر وشهدت هذه الحقبة إسقاط حق الفلاحين الكادحين المستفيدين من ظهير 1972 الخاص بالإصلاح الزراعي لأسباب واهية وفي خرق سافر للشروط المحددة بظهير الإستفادة كضرورة إخبار عامل عمالة الإقليم للمسقط عنهم الحق بإنذارين مع منحهم الحق في الجواب داخل أجل 15 يوما عن كل إنذار مع التوقيع عن الأمر بالتخلي عن الأرض وهو الأمر الذي لم ولن يقع حيت أنه رغم إسقاط حق الفلاحين الكادحين على الورق ظلوا يستغلون تلك الأراضي المسماة مسترجعة إلى يومنا هذا؛ ونفس الأمر ينطبق على العمال الزراعيين بشركتي صوديا وصوجيطا الذين استغلوا مع هاتين الشركتين بعد عقود من الزمن في الاشتغال مع المعمر الفرنسي ولازالوا يستعملونها ليومنا هذا وتم تشريد الفلاحين الكادحين منهم بسب أطماع النافذين من كبار الشخصيات العسكرية والسياسية وأطر بوزارة الداخلية والخارجية خدام الدولة الذين لا علاقة لهم بالفلاحة واستفادوا من الآلاف من الهكتارات مقابل تشريد الفلاحين الكادحين بل واعتقالهم في إطار محاكمات صورية كعائلة إبراهيم ولد بودا الذي قضت أرملته فاطمة عالمي خمسة أشهر سجنا نافذة والكتاني ولد بودا ستة أشهر سجنا نافذة وسعيد ولد بودا شهرين نافذة ومصطفى سرحان وصهره ثلاثة أشهر سجنا نافذة والأخطر من ذلك أن عائلة مصطفى سرحان لازالت مشردة وتبيت بالشارع العام للسنة الثانية على التوالي وسط أعشاش بلاستيكية وفي ظروف حاطة من الكرامة والحقوق الإنسانية في إطار سياسة الأرض للنافذين والتشريد للكادحين من الفلاحين.

وأخيرا وليس أخيرا فالنهج الديمقراطي سابقاً ومنذ تأسيسه سنة 1995 وحتى إبان منظمة إلى الأمام كان ولايزال يدافع عن المهمشين من العمال والفلاحين الكادحين بعد وحتى بعد المؤتمر الوطني الخامس، رفع شعار حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كنهج ديمقراطي عمالي؛ صدق في كل بيانته ومقالاته بهذا الخصوص أي الأراضي للنافذين والتشريد للكادحين من الفلاحين وأخيرا جاء الفرج فبخصوص عمال وعاملات شركتي صوديا وسوجيطا تم إحصاء عائلة مينة جبار والأمر نفسه ينطبق على عائلة مصطفى سرحان وبعد ذلك فقضية عائلة ورثة ابراهيم ولد بودا تم إصدار قرار من وزير الداخلية بالمغرب تحت عدد 5653 بتاريخ 29 ماي 2023 بعد استشارة وزير الفلاحة للأمانة العامة للحكومة بتاريخ 07 أبريل 2023حول المسقط عنهم الحق طبقا لظهير 1972 وجاء الرد من طرف الأمانة العامة للحكومة بأن ذات الظهير لا يتضمن أي مقتضى يمنع إعادة توزيع القطع الأرضية التي تم إسقاط حق المستنفذين منها. وهكذا صدق النهج الديمقراطي العمالي في بياناته ومقالاته. وإذا كان الفقه الدستوري يحدد عناصر مكونات الدولة في الأرض فالأرض نهبت وفي سلطة فالسلطة وضعت بين أيادي الناهبين لتكل الأراضي الفلاحية في غياب دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا وشعب ولم يبقى في مغرب اليوم إلا الشعب وكما قال أبي القاسم الشابي: إذا الشعب يوما أراد الحياة... فلابد أن يستجيب القدر... ولابد لليل ان ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر وسينكسر.

حول التضخم وتأثيراته في القطاع الفلاحي

على فقير

يعرف العالم حاليا أزمة اقتصادية تتجلى بالأساس في ارتفاع عام لأسعار أغلب المواد، ارتفاع يمس بالأساس مواد الاستهلاك كالخضر والفواكه واللحوم...ارتفاع يمس بالدرجة الأولى الفئات الفقيرة، من ضمنها فئة الفلاحين الفقراء، والفئات الكادحة بالمدن...

فما هي أسباب التضخم وتدعياته وكيف يمكن مواجهته؟

أولا- حول التضخم:

1 - **تعريف التضخم:** ارتفاع عام لأسعار المواد (البضائع)، ارتفاع مستمر، ارتفاع متصاعد ومفتوح.

2 - أسباب التضخم.

أ - التفسير الكلاسيكي:

• التضخم نتيجة ارتفاع الكلفة: هذا غير حاصل في الوقت الراهن (الأجور مجمدة...)

• التضخم نتيجة ارتفاع الكتلة النقدية مقارنة مع ارتفاع النمو الاقتصادي، وهذا مستبعد كسبب رئيسي رغم صرف 20مليار دولار من طرف الدول الغربية ك"مساعدات" خلال جائحة كورونا، و10 مليار دولار من طرف البنك المركزي الأميركي FED والبنك المركزي الأوربي BCE.

• التضخم نتيجة ارتفاع الطلب مقارنة مع كمية العرض، وهذا غير صحيح كذلك بالنسبة لمجمل السلع. يمكن أن تكون بعض الحالات المعزولة.

• من الحلول التي التجأت اليها الدول الرأسمالية: الزيادة في سعر الفائدة (الرئسية) taux d'intérêt directeur + تجميد الأجور...

ب - تفسير جديد: استيراد التضخم (حرب أوكرانيا مثلا)، وغلاء الطاقة..

ت - المقاربة الماركسية.

• الأزمة الحالية مظهر من مظاهر التناقضات البنيوية التي يعيشها نمط الإنتاج الرأسمالي، من ضمنها التنافس حول الحصول على الجزء الأكبر من فائض القيمة التي تنتجها الطبقة العاملة، لأن هدف كل رأسمالي هو تحقيق أعلى قدر من الأرباح. (ماركس + انجلز)

• من أسباب التضخم الحالي:

- تضخم الرأسمال الوهمي المحقون في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة (الديون العمومية، السندات، أسهم، نفقات عمومة ضخمة في مشاريع غير منتجة كالتسلح...، التكاليف المالية البنكية بالأساس (frais financiers) وذلك مقارنة مع الرأسمال الحقيقي/المنتج

- "صدمة العرض" (choc de l'offre) " البضائع الأساسية: تعقيد سلاسل التموين...

- ارتفاع بعض تكاليف الإنتاج (المواد، كمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج البضاعة) ...

- أهمية الآلة (الرأسمال الثابتCF) مقارنة مع الإنسان (الرأسمال المتغيرCV) المنتج لفائضة القيمة، مما يقوي المنافسة بين الشركات الكبرى من أجل الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من فائضة القيمة.

ث - عوامل أخرى:

- أهمية القطاع الثالث (الجزء الخدماتي بالأساس) الغير المنتج: أكثر من 60% في الناتج الداخلي الخام.

- تقليص دور "الاستغلال/التشغيل" cycle d'exploitation: التموين - التحويل - التوزيع (حالة القطاع الصناعي)، وهذا ناتج عن الثورة في تكنولوجية التواصل (الشراء والبيع عبر انترنيت...)

3 - الرابح والخاسر:

أ - الرابح: مختلف فئات الاحتكاريين، الشركات العابرة للقارات، أصحاب الديون...

ب - الخاسرون: عموم الكادحين، وخاصة الأجراء في مقدمتهم الطبقة العاملة،

المدخرون الصغار...

4 - كيف يمكن تفادي الأزمات الاقتصادية، في مقدمتها التضخم؟

أ - على مستوى الاستراتيجي:

القضاء على النظام الرأسمالي المبني على الاستغلال والهرولة وراء الربح...

ب - على المدى القريب والمتوسط:

• تحديد كهدف تلبية حاجيات الجماهير الشعبية

• التخطيط

• التدبير والتسيير الديمقراطي بمشاركة المنتجين

• اعتماد الاستثمار الحقيقي/المنتج بما في ذلك ميادين التعليم العمومي والبحث العلمي والصحة العمومية، والثقافة...وفي كل ما يساعد على تفجير الطاقات الإبداعية.

ثانيا - حالة المغرب:

1 - أسباب التضخم:

• تبعية المغرب اقتصادية وسياسيا وعسكريا للخارج (حالة المحروقات)

• اعتماد منذ الستينات كأولويات اقتصادية قطاعي: الفلاحة التصديرية، والسياحة

• مصدر العملة الصعبة: (الدولار والأورو بالأساس): السياحة، التصدير (الفلاحة والفوسفاط)، عائدات المغاربة بالخارج، التجارة في المخدرات والجنس.

• وسطاء + الرسوم (حالة رسوم المفروضة داخل الأسواق بالجملة)

• الجفاف فرصة لناهبي الأراضي، المضاربين العقاريين قرب المدن وللصهاينة في المناطق الصالحة للزراعة (سفول الأطلس الشرقية...)

2- كيف يمكن التخفيف من اثار التضخم وتأمين الأمن الغذائي؟

• تأميم القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، المناجم، المواصلات، النقل...)

• محاربة الاحتكاريين والمضاربين

• الغلاء يمس بالأساس المواد الاستهلاكية: خضر، فواكه، لحوم (ارتفاع الأسعار بحوالي 20 في المائة في المدة الأخيرة).

• تحديد كأولوية حاجيات الجماهير الشعبية: الخبز، الخضر، الفواكه المحلية، الحليب، اللحم، الزيت، الماء، الكهرباء، زيادة على مجانية التعليم العمومي الجيد والصحة العمومية للجميع...

• كيف؟

- الزيادة في المساحات المسقية التي لا تتجاوز حاليا 13.9% في المائة من المساحات المزروعة،

- التوزيع العادل لمياه السدود،

- حفر ابار في المناطق الرعوية (مربي الماشية، من رحال وفلاحين صغار يعانون في السفوح الشرقة لجبال الأطلس، من وجدة الى زاكورة)

- استرجاع الأراضي التي فوتت لأشخاص لا علاقة لهم بالأرض (الموظفون الكبار، مدنيين وعسكريين، سياسيين وبرلمانيين...)

- تأسيس تعاونيات فلاحية وحرفية مستقلة وديمقراطية

- بناء علاقات مباشرة بين الفلاحين ومساحات كبرى تابعة للدولة دون المرور عبر وسائط

- إعطاء الأسبقية لدعم الفلاحين الصغار والمتوسطين غير المرتبطين بالتصدير

- المزيد من تكوين الأطر في المجال الفلاحي عامة وفي مجال البيطرة خاصة البيطري

- النضال من أجل ربط ارتفاع الأجور بارتفاع الأسعار: السلم المتحرك للأجور

- ربط مناهضة ارتفاع الأسعار بالنضال السياسي من أجل مغرب جديد، مغرب ديمقراطي شعبي.

يقول ماركس في الجزء من كتاب "الرأسمال" (الأجرة-السعر - الربح salaire- prix - profit:

"بنضالهم من أجل رفع الأجور، على العمال أن لا ينسوا أنهم يناضلون ضد الآثار وليس ضد أسباب هذا الآثار... وانهم يحصلون فقط على المسكنات دون القضاء على المرض الأصلي..."

3 - بعض المعطيات الخاصة بالقطاع الفلاحي بالمغرب:

- المساهمة في الناتج الداخلي الخام: بين 13% و20% حسب تساقطات الامطار

- جلب العملة الصعبة عبر التصدير: حوالي 11% من القيمة الاجمالية

- تلبية الحاجيات الداخلية: الحبوب 60%، السكر 43% ...

- المساحة الصالحة للزراعة: 8،7 (8 فاصلة 7) مليون هكتار، منها حوالي 14% مسقية

الخلاصة العامة:

أغلب الأزمات التي يعرفها الإقتصاد الرأسمالي بنيوية وليست ظرفية، أزمات تؤدي فاتوراتها الطبقات الشعبية عامة والطبقات العمالية خاصة. هناك شبه اجماع على أن مقولات المنظرين البرجوازيين: "اليد الخفية" أو السوق الحر أي توازن بين كمية العرض وكمية الطلب قادرات على القضاء في ظرف وجيز على أسباب الأزمات. أصبح أغلبية مقنعين بخطأ تلك المزاعم، وعدم جدوتها. فتدخل الدولة أصبح مطلب الجميع. وفي غالب الحالات يبقى هذا التدخل مسكنا فقط، يتناول بعض المظاهر ولا يقضي على الأسباب.

النظام الرأسمالي أعطى كل ما يمكن أن يعطيه بما في ذلك الديمقراطية السياسية البرجوازية التي سهرت على سيادة الاستبداد الطبقي، ومضاعفة استغلال الطبقة العاملة.

لقد جاء دور الطبقة العاملة، الطبقة المنتجة لخيرات الشعوب، لتحل محل البرجوازية، وليحل نمط الإنتاج الاشتراكي محل نمط الإنتاج الرأسمالي. يبقى هذا مستحيلا بدون التغيير الثوري تساهم فيه جبهة الطبقات الشعبية التي تعاني من سيادة الرأسمالية، وذلك بقيادة الطبقة العاملة بواسطة حزبها المستقل المؤطر والمنظم لعموم الكادحين والكادحات.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

غسان السياسي وصانع القيم

حين قام العدو بجريمة اغتيال الشهيد المفكر الأديب غسان كنفاني ، كان يبلغ من العمر 36 عامًا فقط، وعمر بدايته في الإنتاج الأدبي سنوات معدودة فقط، ولكن ما انتجه غسان خلال هذه الفترة كم هائل من الأعمال الأدبية، وما قدمه على المستوى الفكري للهوية الوطنية الفلسطينية ببعدها التقدمي التحرري كان مذهلاً بكل المقاييس.

إن العودة مجددًا للكتابة عن أدب غسان حاجة لا تنقضي، ولم تزل واجبة، ولكن في هذا النص لعل الانشغال الأساسي هو مقاربة ما قدمه غسان كنفاني في سياقات إنتاج القيم السياسية، والممارسة السياسية الفعلية، فلقد قام غسان بعملية تعريف ونحت لمفاهيم تكثف معاني الصراع بين العدو الصهيوني والشعب الفلسطيني وأجاد التعبير عميقًا عن هوية هذا الشعب وقضيته بأبعادها المختلفة، وخصوصا لجهة الإدراك العميق للبعد الإنساني في هذه القضية، والأهم من ذلك الوضوح الشديد والجدية والمصداقية التي اتسمت به مقاربته للواقع الفلسطيني والعربي، وقراءته للأحداث التاريخية في هذا الواقع والعوامل التي ساهمت في صناعة الاخفاقات.

لم يكن غسان صوتًا نقديًا فحسب، ولكن أيضًا قارئ استراتيجي سعى لتقديم إجابات تستند لعوامل القوة لدى الفلسطينيين، مؤمنًا بإمكانية انتصارهم وناسبًا هذه الامكانية لعوامل وقدرات وقيم يحملها الشعب الفلسطيني وأخرى سعى لاستحضارها والتنظير لها بقوة.

لم تكن النظرة للفلسطيني الفقير كمناضل أو للمخيم كموضع لإنتاج المقاتلين هو أمر مسلم به، وإذ نردد هذه المقولات اليوم بسهولة ويسر، فإن علينا أن ندرك ما أسهم به غسان في هذا الجانب، تنظيرًا وممارسة.

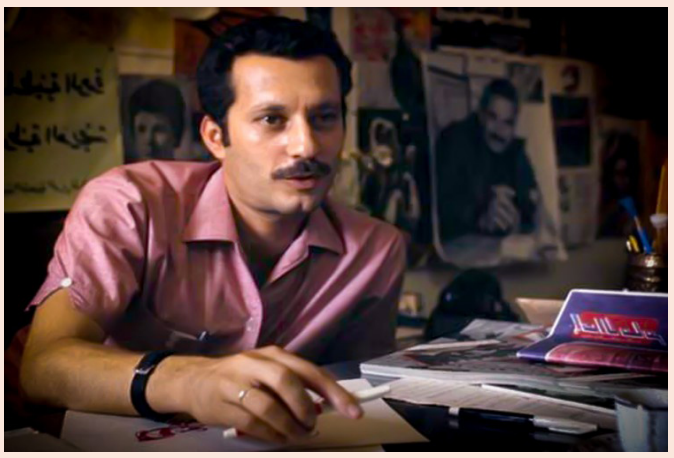

في عشرات اللقاءات التلفزيونية والمواقف التي قدمها الشهيد غسان كناطق باسم الجبهة الشعبية، وضع خطوط أساسية لمرافعة الفلسطيني عن قضيته، وعن حقه في المقاومة والنضال، ووصف دقيق لموضع الفلسطينيين ضمن معادلة الصراع، وخيارهم في الكفاح ورفض الاستسلام، في زمن لم يكن فيه الاستسلام خيار منبوذ كما نظن، فما نقرأه عن تاريخ تلك الحقبة على مستوى المواقف هو نتاج لجهد حقيقي بذله أمثال غسان لمنع الاستسلام العربي.

استشهد غسان قتلًا بالسلاح، بالمتفجرات، كجزء من صراع أطلقه العدو الصهيوني لإنهاء الوجود الفلسطيني وفرض الاستسلام العربي، وأجاب عليه الشعب الفلسطيني بالقتال، الذي رفض غسان أي حديث عن مجرد الحوار حول وقفه دون استعادة شعبنا لحقوقه.

اليوم نقف أمام ذات الأسئلة التي واجهها الشهيد الراحل، إذ يلقي علينا العدو بثقله واهمًا بامكانية حسم الصراع لمصلحته، فيما تنتصب قامات الرجال في أزمة المخيمات لتحمل هوية الفلسطيني بعنصرها الأكثر محورية، الكفاح المسلح كطريق للتحرير والعودة، بنادق تتلقم بدم الشهداء وتضحياتهم، وتطلق رصاصها دفاعًا عن وجودنا.

إن محاولة الالتفاف على هذا الخيار الشعبي الوطني، والممارسة الكفاحية، وصفة انتحار، تفتح الباب أمام العدو ليفرض الموت وليس فقط الاستسلام كمصير مؤكد لكل فلسطيني يرفض العبودية. إن المعنى الأساسي لرفض الاستسلام والذل وحياة العبودية في المعازل التي يزج بها الغزاة الصهاينة شعبنا في الضفة، هو القتال والمواجهة بكل أشكالها وفي مقدمتها الكفاح الفدائي المسلح.

في ذكرى غسان ما زالت رصاصات الفدائي الفلسطيني تحييه حين تنطلق، وترد أفعال المناضلين جيلًا بعد جيل على جريمة الاغتيال، وسائر جرائم العدوان اليومية، يقف غسان مقاتلًا اليوم على تخوم جنين ومخيمها، ولا معنى لرثاء الشهيد العظيم دون الاصطفاف في خندقه.

درس في المقاومة الشعبية:
ما الذي أنجزته معركة جنين الأخيرة؟

محمد عبلال

حتى سنة 1987 كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة مسرحا للعمل الفدائي ضد جيش الاحتلال وكل المصالح الحيوية للكيان الصهيوني بل امتد العمل الفدائي حتى خارج الحدود، وهذا العمل له فكر خاص به ومنظريه وأشكاله عرفت تطورا حسب كل مرحلة تاريخية ومنجزاته، وله الفضل الأكبر في العديد من المكتسبات لصالح عدالة القضية.

سنة 1987 ستنطلق انتفاضة الحجارة وهي شكل نضالي احتضنته ومارسته كل الاراضي المحتلة وهي صيغة من صيغ المقاومة الشعبية راكمت مكتسبات نوعية انضافت للمنجزات الفلسطينية على درب تحرره الوطني.

انطلاق مسلسل المفاوضات مع محطة مدريد ثم أوسلوو كامب ديفيد عرف العمل الفدائي غياب شبه تام ليتوقفو ينطلق مسلسل اللقاءات السياسية بين المتنفذين بمنظمة التحرير الفلسطينيةو ادارة الاحتلالو يأخذ نهج المفاوضات صبغة الحل لتحرير الارضو دخل المال كعامل مؤثر في مسار العملية عبر شراء الذممو توسيع قاعدة المتنفعين منه أيضا تم خلق كيانات ما يعرف بجمعيات المجتمع المدنيو ما شابهها من اطارات ممولة من صناديق أمريكيةو أوروبية أوكل اليها مهمة اعادة هندسةو عي الشعب الفلسطيني بضرورة التخلي التام عن الكفاح المسلح ،و تشكلت السلطة برام الله التي عملت على تنفيذ الاتفاقات مع الاحتلالو من ضمن هذه بنود الاتفاق كان بندا يتعلق بالجانب الأمني ، لتنطلق عمليات متابعة كل فلسطيني خالف أوامر السلطةو خصوصا العمل المسلح .

لكن الواقع على الأرض فند كل ما تم ويتم الترويج له كون العدو سيمنح الارض بالمفاوضات وعبر الاتفاقيات لتنطلق زخات البنادق بين الفينة والأخرى وهكذا الى غاية الانتفاضة الثانية وتلتها معركة جنين ليكون للفعل الفدائي كلمته في وضع النقط على الحروف بمعنى أن الكفاح المسلح هو الخيار السليم لاسترجاع كامل الحقوق.

على مسار تطور الأحداث سينطلق صراع له ثاثير وخيم على عملية التحرير الوطنيو الأمر يتعلق هنا بعقلية السيطرةو الهيمنة بين سلطة رام اللهو سلطة حماس بغزةو هذا كانت له عواقب وخيمة على الشعب الفلسطينيو قضيته العادلة ، لكن برغم هذا عرفت الساحة مواجهات مع المحتل كانت نتائجها محدودة لتحقيق مكتسبات برغم أن حماس صار لها قاعدةو اسعة من المنتسبين لهاو خزائن كبيرة من المالو السلاح لكن فكر التحرر الوطني لديها كان منغلقا ومحكوما بمرجعية أحادية بل حاصرت الجميع بمنطقة سلطتهاو حتى من تتقاسم معها بعض من المرجعيةو هي حركة الجهاد الاسلامي أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد عاشت الويلات على يد حماس ،و بهذا صارت البندقية مصادرة طلقاتها بكل من الضفة الغربيةو بغزة ،و أمام هذا أخذ العدو المحتل في المزيد من بناء المستوطناتو مصادرة ما يمكن من الأراضيو ممارسة الاجتياحو هدم البيوتو تجريف الأراضي الفلاحية الفلسطينيةو اجتثاث الأغراسو بناء جدران الفصل العنصريو الاغتيالاتو الاعتقالات بالجملة .

طيلة هذه المرحلة فرضت المتغيرات بأن يكون الرد الفلسطيني بالدفاع المسلح عن نفسهو رد العدوان الذي تقوى بشكل أكبر في ظل مسلسل المفاوضات ،و هذا العدوان لم يتمكنو بالمطلق من القضاء على فكر العمل الفدائيو فعله على الأرضو هذا ما تنامى لدى وعي جيل جديد فكانت عمليات الطعنو الدهسو خلال السنتين الأخيرتين خرج للوجود الفدائيو المناضل المتشابكو تطور لغاية بروز مجموعة عربن الأسودو حتى اللحظة بمدينة جنينو مخيمها ليثبتو بالملموس أن العمل الفدائي انجازاته تؤتي من المكتسبات الكثيرو تقهر بالمقابل أكثر الاحتلالو في مدة زمنية محدودةو تعيد الثقة للشعب ليلتف حول البندقية الفدائيةو يكون الحاضنة لهاو كذلك تمت تعرية كل المسارات المرهقة بلو الساعية الى تيئيس الشعبو دفعه للقبول بالأمر الواقع .

من الملاحظات المسجلة هو انخراط جزء من كتائب الأقصى الذين استمروا في التشبث بخيار البندقية وكتائب أبو علي مصطفى وكتائب سرايا القدس وذلك كنتيجة منطقية لكون الذين يحاولون فرض قراراتهم على الفصائل المسلحة تجاوزتهم الأحداث والواقع.

اضافة الى ما حققه العمل الفدائي بجنين سارع الناس الى مقر مقاطعة السلطة محاصرينها ويهتفون ب «جواسيس.. جواسيس " والأمر موجه للسلطة.

وفيما يشبه الخلاصة فالتشبث بالوهم وكل أنواع الزيف لن يقدم أي شيء مفيد لصالح ذوي الحقوق.. ومن يحاول واهما أنه قادر على فرض الوصاية على الناس ومصادرة القرار وعلى الناس طاعته فهو يمشي عكس منطق التاريخ.. فرحم الشعوب ليس بعاقر بل قادر على إنجاب من يرفع راية الحرية والتحرر ويحقق المكتسبات المشروعة.

ردا على القمع والعنصرية المستشرية بمؤسسات الدولة

غضب شعبي يهز المدن الفرنسية

حسين بوتبغى

كانت مدينة " نانتير" الفرنسية يوم 27 يونيو المنصرم مسرحا لجريمة قتل لشاب فرنسي من أصول جزائرية. تم تبرير القتل بكون الشاب لم يمتثل لأوامر الشرطة، وعرض حياة عناصرها للخطر، هذا على الأقل ما تم تدوينه في محضر كاذب للأمن بغية تبرير الجريمة، ودعمته النيابة العامة لمدينة " نانتير" حيث أمرت بفتح تحقيق بعين المكان في محاولة دهس قد يكون الشاب قد أقدم عليها. والحقيقة غير ذلك، فقد تبين من خلال فيديو للهواة أن الشرطي القاتل لم يكن في موقع الدفاع عن النفس. فالشاب امتثل لأوامر الشرطة وأوقف سيارته ودخل في حديث مع عناصر الأمن، ولم يندفع بسيارته إلا حينما قام الشرطيين بتهديده، وكل ذلك موثق بالصوت والصورة في الفيديو الذي تم ترويجه بوسائل التواصل الاجتماعي.

إثر ذلك صرح ماكرون معلقا على الجريمة بأن سلوك الشرطي " غير مبررة" و" غير مفهومة"، في حين أن الجرم يدخل في نطاق التحرشات والحملة العنصرية المتصاعدة ضد ساكنة ضواحي المدن الكبرى والتي ترجع أسبابها لطبيعة الدولة الفرنسية العنيفة اتجاه الساكنة الشعبية للضواحي ولعنصريتها البنيوية. فأحداث من هذا القبيل تبين مسؤولية الحكومات المتعاقبة والتي كانت وراء إصدار تشريعات وقوانين موجهة ضد المهاجرين، ضد العمال والنقابيين وكل المواطنين الفرنسيين الغاضبين. هذه التشريعات والقوانين شجعت على تصعيد عنف ممثلي الدولة من أمنيين ودرك ومؤسسات رسمية، ضد شريحة من الشعب فترتب عن ذلك سقوط ضحايا وذلك بدأ بمقتل " زايد بنا" و" بونا تراوري " 27 أكتوبر 2005، لما حاول هذان اليافعان الإفلات من دورية للشرطة، أي منذ الفترة التي تعهد فيها " ساركوزي" " بكنس" ضواحي المدن الكبرى. أما في السنوات الأخيرة فقد ترجم توجه الدولة هذا بتصعيد القمع والممارسة " الفاشية" اتجاه " أصحاب البدلات الصفراء" وضد النقابيين الرافضين لما سمي بتعديل قانون الشغل وكل المعارضين لإصلاح أنظمة التقاعد، كما ووجه العمال بدون وثائق رسمية بنفس القمع، ولم يستثنى من هذا التعامل الوحشي تلاميذ المدارس والطلاب بالجامعات وكذا مناضلو " حركة انتفاضة الأرض ".

خلافا للسنوات السابقة، يتميز الوضع بفرنسا اليوم بدخول الاعلام الرسمي على الخط، بحيث ساهم في تسميم الأجواء، فقد حاول اعلاميون بقنوات تلفزية منها (BFMTV , C NEWS , ..) بتغليط الرأي العام بخصوص ما وقع يوم 27 يونيو. فعوض فتح نقاش يسمح بسماع مختلف الآراء حول ما الواقعة وأسبابها، يتم عكس ذلك، الترويج لوجهة نظر " زمور" و" لوبين" وكل اليمين المتطرف. وقد تمت تزكية طرح هذا اليمين المتفاشي من طرف وزير الداخلية (G. Darmanin) الذي اقر ان ضحايا عدم الامتثال لأوامر الشرطة اقل مما كان عليه سنة 2017. والواقع ان الحالات المسجلة الى حدود اليوم فاقت العشرين، وهو عدد جد مرتفع إذا قيس بألمانيا مثلا التي يفوق عدد سكانها سكان فرنسا، ورغم ذلك لم تسجل بها الا حالة واحدة طيلة نفس الفترة.

إن خطاب العنصرية والممارسات اللاديمقراطية التي تعاني منها الجماهير الشعبية الفرنسية تجد تزكية لها في الاعلام الرسمي الذي أصبح بوقا لخطاب يميني متطرف، كما يتم الترويج له من داخل مؤسسة الامن نفسها حيث تشكلت مليشيات تتبنى الطروحات العنصرية والسلوك الفاشي الذي ترتكز عليه النقابات اليمينية للأمن (Alliance etl'UNSA)، ما جعل عناصر الامن يتصرفون، على شاكلة الشرطة الامريكية، فيقوم مسؤوليها (des shérifs) هم أنفسهم بتحقيق العدالة في الشارع العام. وانطلاقا من هذه الاعتبارات فمن الضروري الإسراع بإلغاء كل " القوانين الأمنية" التي تمس بالحريات وحل النقابات اليمينية والعنصرية التي تأسست في اوساط الشرطة والعدل والمصالح السجنية مع فرض عقوبات وغرامات مالية على كل عنصر للأمن يتجرأ بارتكاب عنف لفظي او جسدي في حق المواطنين، وإبعاد كل من بدت عليه ميولات يمينية متطرفة عن المؤسسات الرسمية للدولة، على الخصوص تلك التي تسهر على الامن بالبلاد.

في ظل الأزمة المركبة التي تمر بها فرنسا، يبقى على الديمقراطيين، خاصة في هذه الفترة التي يعرف فيها اليسار الضعف والتشتت وانهارت فيه قوى الديمقراطية-الاجتماعية وتطبق فيها حكومة " ماكرون" برنامج اليمين المتطرف، في هذا الظرف على التقدميين ألا يتركوا الطغمة الرجعية وقواها المتفاشية تستفرد بالجماهير الشعبية، عليهم العمل لإعادة الديمقراطية للبلاد وجعل مؤسسات الدولة تشتغل وتسترجع حيويتها وتضع حدا لاستفراد الرئيس ووزيره في الداخلية بالحكم. عليهم الحد من تغول اليمين المتطرف وتمدده بداخل المؤسسات والمجتمع، كما يبقى على كل المنحازين للفئات الشعبية والمنشغلين بهمومها ان يسهروا على تعزيز الديمقراطية والحد من تفشي خطاب الكراهية والعنصرية وجعل فرنسا تحتضن كل أولادها، بغض النظر عن لونهم وديانـاتهم وأصولهم العرقية.

لقد تسائل " ماكرون" عن الدوافع التي دفعت بعنصر للامن للإجهاز على الشاب " نايل" وعن مبررات مثل ذلك السلوك، وفي الواقع فتلك الأسباب معروفة لذا الجميع. ف 20% من الشباب الفرنسي يعيش بالأحياء الشعبية التي تنعدم فيها المرافق العمومية، ومؤسستها التربوية تم تخريبها وعمت بها العطالة كما عرفت خصاصا كبيرا في وسائل النقل العمومي، إنها أحياء غاب عنها الأطباء ولا تجد كحل لكل مشاكلها إلا العنف والحضور المكثف للأمن. ورفض الإعتراف بواقع التهميش والإقصاء الذي تعاني منه هذه الاحياء وساكنتها، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار للتنبيهات التي تلقتها فرنسا من المحكمة الأوربية لحقوق الانسان اثر الممارسات العنصرية لرجال أمنها زيادة على قلق منظمة الأمم المتحدة حيال نفس الممارسات التي سجلت ضد هذه العناصر نفسها، كلها عوامل تجعل من حكام فرنسا متواطئين فيما يصدر عن مؤسسات الدولة من قمع غير مبرر ومن عنصرية تجاه فئة ساكنة الضواحي.

إن " نايل" وقبله " زايد" و" أدما" و" سهيل" و" عزيز" وكل الآخرين الذين سقطوا ضحايا لعنف رجال الأمن لم يكن موتهم طبيعيا أو عاديا. كما أن إخوانهم وأصدقائهم وكل أفراد عائلاتهم الذين يتم توقيفهم بشكل يومي من طرف الشرطة بمبرر التأكد من هوياتهم لا يتم ذلك بمجرد الصدفة. فلماذا يا ترى لا تتم تعرية وفضح طبيعة هذه الدولة، تاريخها، بنيتها وآلياتها، وهي التي لا تكف عن التنكيل بقسم من أبنائها؟ فأي رد كان للحكومة الفرنسية حيال انتفاضة هذا الجيل الرافض للإقصاء غير التهديد والقمع وخطاب الكراهية وذلك ما اجج الاحتجاجات والغضب وجعلها لا تقتصر على الضواحي بل امتد لكل المدن الكبرى والمتوسطة بل حتى الصغير لتعم فرنسا بأكملها.

لقد كان رد الحكومة هو تشكيل لجان من مختلف الوزارات لتدبير الازمة، وعوض التفكير الجدي في أسباب انتفاضة الشباب وإيجاد الحلول لمشاكل الضواحي والفئات الشعبية التي عانت من القهر والقمع طيلة الازمة الصحية وزادت الازمة الاقتصادية والتضخم في تفاقم أوضاعهم الاجتماعية، قررت هذه الحكومة المواجهة بالمزيد من التنكيل والقمع. لقد عبأت ما يزيد عن 40000 من قوات القمع وتم توقيف ما يزيد عن 2000 من المتظاهرين ودعت أحزاب اليمين واليمين المتطرف من جهتها لفرض حالة الطوارئ. وخلال مؤتمر صحفي للرئيس، صرح بان الشباب تأثر بالعنف الذي تروجه وسائل التواصل الاجتماعي، وان جهات استغلت موت " نايل" لتأليب الشباب ضد مؤسسات الدولة. وبتصريحه هذا يتجاهل الرئيس الأسباب الاجتماعية-الاقتصادية للاحتجاجات، لذلك تم اعتماد إجراءات قمعية إضافية بمنع التجمعات المنددة بموت الشاب " نايل" بالعديد من المدن، ودعا وزير الداخلية إلى توقيف وسائل النقل العمومي من 9 ليلا حتى 6 صباحا، وهدد وزير العدل بمحاكمة أولياء كل من تم توقيفه في التظاهرات من اليافعين.

في ظل الأزمة المركبة التي تمر بها فرنسا، يبقى على الديمقراطيين، خاصة في هذه الفترة التي يعرف فيها اليسار الضعف والتشتت وانهارت فيه قوى الديمقراطية-الاجتماعية وتطبق فيها حكومة " ماكرون" برنامج اليمين المتطرف، في هذا الظرف على التقدميين ألا يتركوا الطغمة الرجعية وقواها المتفاشية تستفرد بالجماهير الشعبية، عليهم العمل لإعادة الديمقراطية للبلاد وجعل مؤسسات الدولة تشتغل وتسترجع حيويتها وتضع حدا لاستفراد الرئيس ووزيره في الداخلية بالحكم. عليهم الحد من تغول اليمين المتطرف وتمدده بداخل المؤسسات والمجتمع، كما يبقى على كل المنحازين للفئات الشعبية والمنشغلين بهمومها ان يسهروا على تعزيز الديمقراطية والحد من تفشي خطاب الكراهية والعنصرية وجعل فرنسا تحتضن كل أولادها، بغض النظر عن لونهم وديانـاتهم وأصولهم العرقية.

المرأة الفلسطينية، العمود الفقري للمقاومة

إيمان خالق

لقد رأينا، مؤخراً، صوراً كثيرةً لنساءٍ وفتيات، كباراً وصغاراً، يشاركن في الاحتجاجات والاشتباكات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي. شارك الكثير من الأشخاص بمن فيهم أنا [الحديث هنا لإيمان خالق] هذه الصور عبر الإنترنت والتحدث عنها مع الأصدقاء والعائلة، بوحي من المقاومة الباسلة لشعبنا، لكني قرأت مؤخراً تعليقاً يشير إلى أن هذه مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني، وكأن النساء الآن قد انضممن إلى هذه المواجهات. لكن النساء الفلسطينيات كن دائماً في الخطوط الأمامية وسيكون من الخطر نسيان ذلك. أود أن أتحدث إليكم جميعاً اليوم عن تاريخ النساء في المقاومة الفلسطينية، والإرث القتالي الذي ورثه جيلنا ولماذا من المهم أن نستمر في هذا الإرث هنا في الولايات المتحدة وفي فلسطين...

وتعتبر ليلى خالد، بالطبع، من الأمثلة على نضال المرأة المباشر ضد الاحتلال الإسرائيلي، بالطبع، وأصبحت ليلى، المنتسبة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. أول امرأة فلسطينية تختطف طائرة في العام 1969، وطائرة أخرى في العام التالي. وصورتها الأيقونية، الصورة التي جعلتها رمز المقاومة الفلسطينية وقوة المرأة، هي صورة تعرفها جيداً كل فتاة فلسطينية. لم تقم فقط بواحدة من أكثر الهجمات إثارة للجدل في عصرها ولكنها كانت أيضاً أول امرأة عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ انتسابها في العام 1967 وما زالت عضواً في مجلس قيادة الجبهة اليوم. وأذكر هنا ليلى خالد، على وجه التحديد، لأنني أتذكر قراءة سيرتها الذاتية وشعورها المستوحى من قصتها. ما كان له صدى حقاً هو الحاجة إلى التنظيم من أجل هزيمة العدو الاستعماري.

شهدنا الصيف الماضي واحدة من أكثر الهجمات وحشية على غزة والشعب الفلسطيني ككل. حيث قُتل أكثر من 2100 شخص وجرح أكثر من 11000 ودمر نحو 100000 منزل. لم تكن حرب إسرائيل الأحادية الجانب على الشعب الفلسطيني من قبيل الصدفة. لم يكن ذلك بسبب اختطاف ثلاثة صبية ولم يكن بسبب حماس. كانت اعتداءات إسرائيل حرباً على النساء. كانت حربهم الهجومية إبادة جماعية واستهدفت النساء والأطفال في محاولة للتطهير العرقي، في نهاية المطاف، لجميع السكان الفلسطينيين. منذ قيام دولة إسرائيل في العام 1948، لم تستهدف قوات الاحتلال المسلحين أو ساحات التدريب. لقد استهدفوا، دائماً، المنازل والعائلات والأحياء. خلال الهجوم على غزة، تم إبادة 89 عائلة بالتمام والكمال، ولم يعد لهم وجود على هذه الحياة، فُقدت حياتهم وأسمائهم إلى الأبد.. هذا الواقع المرير مستمر منذ وجود الاحتلال. هذه الإبادة الجماعية ليست بسبب سياسي فاسد أو مجرد اثنين من القادة والجنود العنصريين. بل أن هذه الاستراتيجية جزء وثيق الصلة بالفكر الصهيوني. وتقول، في هذا الصدد، أيليت شاكيد، وهي سياسية وعضو في الكنيست الإسرائيلي: "عليهم أن يموتوا، ويجب هدم منازلهم حتى لا يتمكنوا من إنتاج المزيد من الإرهابيين".. وتضيف "إنهم، جميعاً، أعدائنا ويجب أن تلطخ أيدينا بدمائهم. وهذا ينطبق أيضاً على أمهات الإرهابيين القتلى ". وينظر الإسرائيليون إلى الفلسطينيين بوصفهم "تهديد ديمغرافي". وفقاً للعقيدة الصهيونية، ولذلك من الضروري، من أجل التخلص من السكان الذين يتسببون في مثل هذا التهديد، "اغتصاب زوجات وأمهات المقاتلين الفلسطينيين"، لردع الهجمات التي يشنها مسلحو حماس، كما ادعى موردخاي كدير، الضابط السابق في المخابرات العسكرية الإسرائيلية. ومثل هذا الخطاب العنصري والمعادي للمرأة الذي يخرج من أفواه هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين يرتبط ارتباطاً مباشراً بالسياسات والظروف التي تخلقها إسرائيل للقضاء على النساء الفلسطينيات اللائي يلدن أجيالاً من المقاتلين. وقد لاحظت رنا بكر، الصحفية المستقلة والناشطة في العديد من القضايا السياسية ذات الشأن الفلسطيني والطالبة في قسم إدارة أعمال في الجامعة الإسلامية في غزة، ما يلي: "بصراحة، عندما يتعلق الأمر بتأثير الحصار الإسرائيلي والسياسات الاستعمارية على سكان غزة، بل وفلسطين بأكملها، لا أعتقد أن تجارب الرجال والنساء تختلف عن بعضها البعض. عندما قصفت إسرائيل المدارس عمداً، فإن تأثير هذا يكون متساوياً على الذكور والإناث على حد سواء. وعندما نتحدث عن القيود التي تفرضها إسرائيل على تطلعاتنا، فإن كلا الجنسين يتشاركان المعاناة ذاتها. تتصرف الحكومة الإسرائيلية بلا مبالاة تجاه السكان الفلسطينيين.

ويتم تطبيق ذات السياسات القاتلة على الرجال والنساء والأطفال بطريقة عشوائية ".

وفي حين أن ما تقوله الصحفية رنا بكر صحيحاً، فقد أدى الفقر المصطنع بسبب الحصار إلى اعتماد 80% من فلسطيني غزة البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة على المساعدات الغذائية، فضلاً عما تسببه الحصار من زيادة معدلات سوء التغذية وفقر الدم لدى النساء...

ثمة شيء واحد لطالما كنت فخورةً به، وأعتقد أنه من المهم أن أشير إليه، وهو أن الخطوط في فلسطين ليست واضحة فقط عندما يتعلق الأمر بمكانة الرجال والنساء في النضال، بل أيضاً بين المسلمين والمسيحيين. ويشمل الفلسطينيون بالطبع كلاً من المسلمين والمسيحيين، والمسيحيون يتعرضون للاضطهاد مثل بقيتنا. ولإسرائيل تاريخ طويل في حرق وتخريب المدارس والكنائس والمؤسسات المسيحية. كما يتعين على المسيحيين قضاء عدة ساعات عند نقاط التفتيش ويخضعون لذات العنف. لا يوجد مثال أوضح يدل على ذلك من مدينة بيت لحم، مكان ولادة يسوع. يجب أن نستمر في الاتحاد في كل طرق حياتنا إذا ما أردنا لحركتنا أن تنجح. سواء كنا رجالًا أو نساءً، مسيحيين أو مسلمين، أو حتى عبر العرق والإثنية. كان العام الماضي أحد الأعوام التي شهدت نمواً بارزاً للتضامن بين السود والفلسطينيين. من رحم الإرهاب الموجه ضد مجتمعينا، برز صمود أقوى ونضال مشترك بين حركاتنا. ويجب أن يستمر هذا التضامن. لا يمكننا كسب معاركنا بدون تضامن واستعداد للقتال جنباً إلى جنب. هذه هي النقطة الأولى في العمل المنظم.

... وكما نعلم، بدون ضجة كبيرة منا، سوف يستمر دافعو الضرائب الأمريكيون في تمويل قمع إسرائيل للفلسطينيين. يجب أن نستمر في المشاركة في الحركات في الشوارع وفي حرمنا الجامعي، ويجب أن نستمر في مقاطعة البضائع الإسرائيلية. كل مكسب تقدمي في هذا البلد وفي الخارج يعود إلى الحركات الشعبية التي دفعت بهذه القضايا إلى الواجهة مثل يوم العمل لمدة 8 ساعات، وحق المرأة في التصويت، والحقوق المدنية للأمريكيين من أصل أفريقي، ومكاسب الهجرة. المثال الوحيد الذي يعكس فلسطين أكثر من غيره هو جنوب إفريقيا. حيث ساهمت العزلة الدولية لنظام الفصل العنصري، والمقاومة الداخلية، والحركة السرية الهائلة والمقاومة المسلحة، إلى إنهاء النظام العنصري هناك -كلها عوامل يجب وضعها في الاعتبار عند الحديث عن برنامج لحل القضية الفلسطينية. الضغط الذي مورس على قادة هذا البلد وحتى المشاهير لوقف دعم نظام الفصل العنصري هو بالضبط ما يجري الآن في الحركة الفلسطينية.

لا يمكننا الفوز بهذا بمفردنا. يجب أن ننتظم ونتحد. أنا نفسي لاجئة فلسطينية ولا أستطيع أن أخبركم عن مدى تكامل حياتي للانضمام إلى منظمة مثل ANSWER، وهي منظمة كانت في طليعة الكفاح ضد الحرب بعد أيام قليلة من أحداث 11 سبتمبر عندما كانت هناك هستيريا جماعية وتعصب ضد المسلمين في كل مكان. عندما أُجبرتُ على العودة إلى هنا في العام 2006، ظننتُ أنني أكره هذا البلد، واعتقدتُ أنني أكره الجميع فيه. ولكن بعد ذلك وجدتُ أشخاصاً يشبهونني في التفكير رأوا في فلسطين وفي الحركة المناهضة للحرب جانباً مهماً ليس فقط لتحريري الشخصي بل لتحرير البشرية جمعاء. إن مواطني هذا البلد لا يريدون أن تذهب غالبية ميزانيتهم إلى الحرب واحتلال الناس في جميع أنحاء العالم. بل يريدون التعليم والوظائف والسكن هنا في بلدهم. وهكذا عندما وجدت مجموعة متعددة الجنسيات وجادة في نضالها ضد كل أشكال القمع، عرفتُ أنه كان على الانضمام إليهم. لم يمنحني الانضمام إلى مجموعة منظمة منبراً لسماع صوتي فحسب، بل منحني، أيضاً منصة حيث يمكنني المشاركة في التقدم المباشر لهذا البلد. من حقنا وإرثنا النضال ضد حكومة لا تلبي احتياجاتنا، هذا ما تعنيه الديمقراطية، أليس كذلك؟

كما نعلم، لا يوجد سوى حل واحد قابل للتطبيق للاحتلال الإسرائيلي وهو ببساطة إنهاءه. لكن ليس فقط إنهاءه، بل تفكيكه أيضاً. إن دولة واحدة علمانية في كل فلسطين التاريخية، والتي لا تعني حدود العام 1967، بل كلها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، من النهر إلى البحر، هي الحل الوحيد للحرية الفلسطينية. وهكذا، أيتها الأخوات، كن نشيطات، انخرطن في العمل، لأنه من واجبنا ومن حقنا أن نكافح من أجل بقاء شعبنا، تماماً مثلما فعلت ذلك من قبل أخواتنا. شكراً لكنّ.

مقتطف من مقال إيمان خالق عن الحوار المتمدن.

مؤتمر شبيبة النهج محطة نحو بناء أدوات الدفاع الذاتي وبلترة الحزب

إبراهيم النافعي

تعقد شبيبة النهج الديمقراطي مؤتمرها الوطني أيام 14- 16-15 بالرباط، تحت شعار "نبني الحزب ويبنينا، نصنع التغيير ويصنعنا". فالشق الأول من الشعار يجدد التأكيد على انخراط الشبيبة في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والمساهمة في إنجاز هذا المشروع التاريخي الذي أعلنه المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي، أما الشق الثاني من الشعار فنحاول من خلاله التأكيد أن عملية بناء شبيبتنا عبر تقويتها وبلترتها وتصليبها، لن تتم بمعزل عن العمل الميداني النضالي إلى جانب كافة التنظيمات الشبيبة التقدمية والديمقراطية والحية المناضلة ضد المخزن، وإلى جانب كافة الحركات الاحتجاجية المطالبة بمختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والرياضية والفنية... كما أن هذا الشعار يستلهم شعار " لنبني الحزب الثوري، تحت نيران العدو" الذي رفعته منظمة إلى الأمام الماركسية اللينينة، حيث أننا في الشبيبة نؤمن أن مهمة التغيير الحقيقي مهمة انية غير قابلة للتأجيل، ولا يمكن فصلها عن عملية بناء أدوات التغيير الثوري وعلى رأسها حزب الطبقة العاملة وأدوات الدفاع الذاتي للجماهير إضافة إلى جبهة الطبقات الشعبية والأممية الماركسية.

ينعقد هذا المؤتمر في سياق دولي يتسم بتصاعد التوتر بين القطب الامبريالي الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والقطاب الصاعد بزعامة الصين وروسيا، وتعمق الأزمة الرأسمالية التي انطلقت في 2008 اقتصاديا لتشمل اليوم الديمقراطية التمثيلة والتراجع على دولة الرفاه لصالح الدولة الدركية، وعلى مستوى العالم العربي والمغاربي تصاعد الاجرام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وهرولة الأنظمة العربية إلى التطبيع الخياني المذل ومن بينهم الدولة المغربية، كما استطاعت قوى الثورة المضادة استرجاع المبادرة؛ حيث تحاول الشعبوية في تونس الإجهاز على مكتسبات الموجة الأولى من السيرورة الثورية التي عرفتها المنطقة منذ 2011، كما يحاول نظام بشار فك الحصار عنه، بعد أن استطاع النظام الإنقلابي المصري تطبيع علاقاته حتى مع بعض الدول الداعمة للإخوان المسلمين، كما يشهد السودان الجريح تطاحن بين أقطاب الثورة المضادة في حرب لا ولن يجني منها الشعب سوى الدمار والخراب.

في مقابل ذلك نسجل نضالات الشعوب المتنامية في دول المركز الرأسمالي ضد السياسات المعادية لحقوق المواطنين والمواطنات؛ حيث تشهد فرنسا مثلا نضالات متتالية ضد تخريب أنظمة التقاعد والمنظومة الصحية والعنصرية... وننحني إجلالا أمام الدروس التي يقدمها الشعب الفلسطيني في مقاومة الإرهاب الصهيوني وفي مقدمته المقاومة المسلحة في غزة وجنين والضفة... إضافة لنضال رفاقنا في الحزب الشيوعي السوداني الى جانب المكونات المدنية والشعبية ضد المكون العسكري الإنقلابي بشقيه، وهو نفس النضال الذي يخوضه رفاقنا في حزب العمال التونسي الى جانب باقي التنظيمات المناهضة للشعبوية. مما يؤكد على سدادة مفهوم السيرورة الثورية الذي أبدعه النهج الديمقراطي، وأن الواقع يزخر بإمكان انطلاق موجة جديدة من أجل الديمقراطية والتحرر والكرامة والمساواة.

وعلى المستوى الوطني نسجل تعفن أزمة النظام المخزني، وتغول الاستبداد الذي يعمل على التراجع عن كافة المكتسبات التاريخية لشعبنا، باعتماد سياسة الترهيب والقمع والاعتقال وتلفيق تهم جنائية لكل المخالفين والمنتقدين والمعارضين نتج عنها وجود عشرات المعتقلين واللاجئين. إن الهدف من سياسة التخويف هو توفير أرضية مناسبة لتمرير سياسات لا شعبية في مجال الصحة والتعليم، ضرب ما تبقى من صندوق المقاصة وصناديق التقاعد وتعميم الهشاشة، فضلا عن تكثيف نهب الثروة المائية والبحرية والمعدنية... ان واقع الاستغلال المكثف الذي يتم بحماية من الدولة المخزية أدى من جهة، ارتفاع عدد الأثرياء بالمغرب بنسبة 28 بالمائة من 2012 إلى 2022، حيث يضم المغرب أكثر من 5800 شخص تفوق ثروتهم مليون دولار، أي حوالي مليار سنتيم، و28 شخصا تفوق ثروتهم 100 مليون دولار، أي أكثر من 100 مليار سنتيم. ومن جهة ثانية إلى ارتفاع عدد الفقراء واندحار فئات كبيرة من البورجوازية المتوسطة والصغيرة في السلم الاجتماعي بسبب غلاء الأسعار وارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات قياسية، وتجميد الأجور.

في مقابل ذلك هناك مقاومة مستمرة ونضالات مريرة تخوضها الجماهير الشعبية والقوى المناضلة خاصة نضالات الطبقة العاملة والفلاحين ضد الطرد التعسفي ومن أجل الحقوق، ونضالات الجبهة الاجتماعية والجبهة المغربية لمناهضة التطبيع ولدعم فلسطين، إضافة الى نضالات نقابية مختلفة ونضالات شعبية متفرقة من أجل رفع التهميش والحكرة...

إن الرهانات الأساسية التي نعتزم التقدم في الجواب عنها في هذه المحطة التنظيمية والسياسية الهامة في تاريخ شبيبتنا وحزبنا، هي الإنكباب على تطوير خطط عملنا في شقيها التنظيمي والنضالي من خلال توجيه عملنا أكثر نحو المساهمة في بلترة الحزب وبناء أدوات الدفاع الذاتي الشبيبي وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة أساسية هي: أي شبابا نريد؟ ولمن نتوجه؟ وماذا نريد؟

أي شاب-ة- نريد؟

إن شبيبتنا هي قطاع داخل حزب ماركسي لينيني، لذلك فهي تعمل على خلق مناضلات ومناضلات من طينة خاصة، ولذلك نحن نركز في عملنا على غرس القيم والمبادئ الأتية:

التعلم: إن النصيحة التي قدمها لينين في مؤتمر الشبيبة الشيوعية هي "تعلم" إيمانا من قائد ملهم مثله بأهمية التعلم بالنسبة للشباب بشكل عام، وللشباب الشيوعي بشكل خاص. فالفكر الماركسي بما هو فكر علمي يصعب استيعابه وتملكه

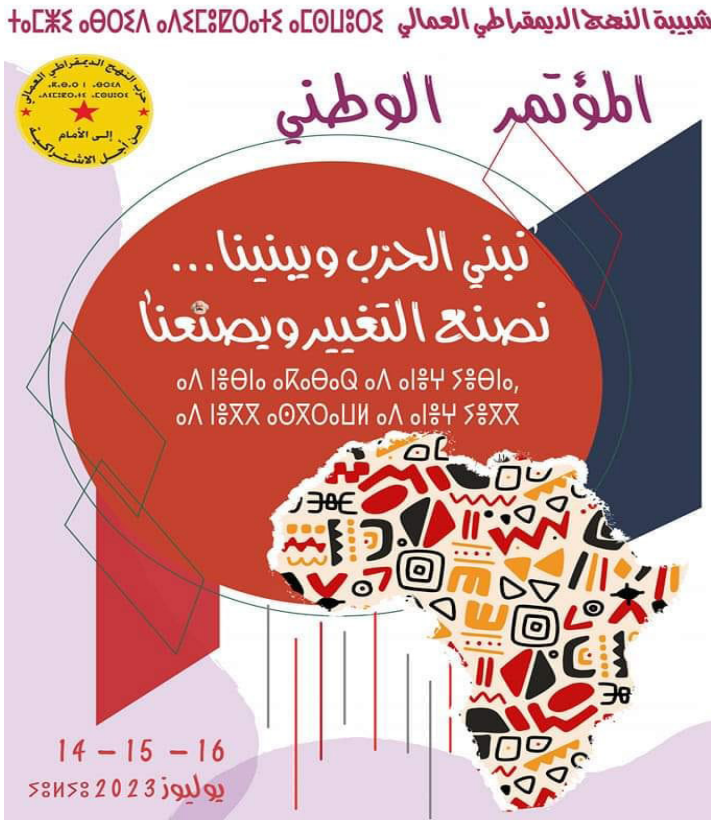

على الأشخاص الأقل تعلما. وهذا ما تؤكده عمليا تجربة اليسار الجديد بالمغرب الذي راهن على الشبيبة المدرسية، بل إن تاريخه ارتبط أساسا بتاريخ الحركة الطلابية المغربية والتلاميذية، وذلك في مجتمع تنتشر فيه الجهل والامية، حيث تعمد الكتلة الطبقية السائدة الى تخريب التعليم وذلك لإعادة انتاج نفس علاقات الإنتاج. لذلك ينبغي أن يجعل حزب الطبقة العاملة وشبيبته من التعليم والتعلم مهمة مركزية واستراتيجية عبر:

- تشجيع الشباب والشابات على استكمال الدراسة وتحصيل الشواهد العليا، وجعل المثابرة والتفوق الدراسي للطلبة والطالبات والتلاميذ والتلميذات أحد المعايير الأساسية في تقييم الشباب الشابات داخل الشبيبة والحزب. لأن الشباب المستهتر والمتهاون دراسيا غالبا ما يقدم صورة سلبية عن الإطار الذي ينتمي إليه، بل منهم من يلوم النضال عن فشله الدراسي.
- خلق مدرسة حزبية تعمل وفق برنامج تكويني يتكون من عدة مستويات دراسية تخضع فيها الفئة المستهدفة إلى التقويم وتمنح لها شواهد في نهاية كل مرحلة؛ بمعنى ينبغي أن يتجاوز التكوين الحزبي العمل العفوي الذي يجعل منه مناسباتي في المخيمات الصيفية أو رمضان...
- تشجيع الشباب والشابات على قراءة الكتب الماركسية والعلمية والفلسفية والادب العالمي... وتنظيم أنشطة وحملات خاصة بالقراءة.
- تشجيع الشباب والشابات على إنجاز تقارير وأبحاث ميدانية وعلمية مصداقا لقول ماوتسي تونغ "من لم يقم بالتحقيق فلا حق له في الكلام". كما أنها تجعل الشباب في احتكاك مباشر مع الواقع وتساعده على فهم تعقيداته سيما أثناء وضع برامج وخطط نضالية، ومن شأن هذه التقارير أن تلعب دورا في فضح الخروقات والانتهاكات التي يتعرض لها الانسان والطبيعة من طرف الكتلة الطبقية السائدة.

الإستقلالية: نقصد بها ينبغي تشجيع الشباب والشابات على بناء الرأي الشخصي، وتنمية الحس النقدي ليس فقط ضد النظام الرأسمالي العالمي ودولته المخزنية بالمغرب، بل داخل الحزب أيضا، حيث ينبغي محاربة عبادة الشخص وتكريس موت الزعيم المنقذ(وهو بالمناسبة إحدى دروس السيرورة الثورية بالمنطقة وحركة 20 فبراير بالمغرب، والذي سبق لإحدى كلمة العدد لجريدة النهج الديمقراطي أن توقفت عنده)، ويقول ماركس في هذا الصدد "ليس مهم حمل سلاح النقد، بل المهم هو نقد السلاح ذاته" بمعنى أنه لا يكفي أن يكون الشاب قادرا على ترديد جمل نقدية ضد الدولة لكي يكون مناضلا، بل ينبغي أساسا أن يكون ذلك النقد تعبيرا صادقا عن قناعاته الشخصية. إن الشبيبة الشيوعية لكي تستحق قيادة الشبيبة المغربية ينبغي لها ان تسهر على خلق قادة لا أتباع. مع الانضباط الخلاق لمبادئ الحزب وقوانينه وتصوراته، صونا لوحدة الممارسة التي لا مفر عنها لتحقيق الانتصار عن العدو الطبقي.

الكفاحية: ونعني بها تربية الشباب والشابات وسط النضال الميداني إلى جانب العمال والفلاحين والكادحين، حتى يستبطن قيم التضامن والصمود والصبر والتضحية ونكران الذات...

الأخلاق الشيوعية: ونعني بها غرس قيم الصدق والعمل الجماعي والتطوع والمساواة بين الجنسين والعلمانية والنقد والنقد الذاتي والمركزية الديمقراطية...

إن التكوين بالصفات والمواصفات أعلاه سوف يجعل الحزب يعج بأطر تؤهله لانجاز مهام التغيير وعانقة سماء الحرية والتحرر.

لمن نتوجه؟ وماذا نريد؟

انطلاقا من المهمة المركزية التي صادق عليها المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي المتمثلة في بناء حزب العمال والكادحين. وبناء على خطه الأيديولوجي الماركسي اللينيني والسياسي المتمثل في انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، وبما أن الشبيبة جزء لا يتجزأ من الحزب تمتح من قرارته ومقرراته، فإن الشبيبة منحازة للشباب العامل والكادح. إن هذا الانحياز الطبقي نعمل على ترجمته في توجيه عمل الشبيبة وطنيا ومحليا نحو العمل النقابي الشبيبي والعمالي المباشر والتوجه كذلك نحو مراكز التكوين المهني والمدارس العليا للمهندسين والتقنيين. وتطوير عملنا وسط المعطلين والطلبة والتلاميذ. كما ينبغي البحث عن سبل النضال وسط شباب القرى والأحياء الشعبية وتشجيعهم على بناء أدوات الدفاع الذاتي واستقطاب الطلائع المناضلة.

إن كثرة الجبهات النضالية وضعف الإمكانيات الذاتية للشبيبة تجعلنا بالضرورة نركز عملنا في الفترة القادمة على واجهتين أساسيتين (دون أن يعني ذلك إعدام أي إمكانية للاشتغال في الجبهات الأخرى متى كان الأمر ممكنا) إن هذا الإختيار مبني كذلك على وجود تراكمات حققتها الشبيبة في هاذين المجالين وهما:

- الشبيبة المدرسية: نقصد بها كل من التلاميذ والطلبة عبر بناء تيار تلاميذي ديمقراطي في أفق بناء نقابة وطنية للتلاميذ، ونشر الفكر التقدمي ومحاربة الهدر المدرسي وتشجيع التمدرس. دفاعا عن تعليم مجاني جيد للجميع. والمساهمة في بناء الإتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة لكل الطلاب على أساس مبادئه الأربعة، عبر تقوية تواجد الفصيل في كافة الجامعات وتفعيل الخطط والبرامج الموضوعة من طرف الفصيل في هذا المجال مع إخضاعها للنقد والتطوير بناء على الممارسة العملية.
- الشبيبة العاملة: في هذه الفترة يمكن لعملنا أن يقتصر أساسا وسط التنظيمات الشبيبية في كل منCDT.UMT.FNE كما يمكن للفروع والمناضلين والمناضلات التفاعل مع الواقع ومستجداته، والانخراط في هذه التنظيمات الشبيبية والعمل على توسيع هذه الإطارات الجماهيرية وتشجيع العمال والعاملات الشباب على الانخراط في العمل النقابي، باعتباره المدرسة الابتدائية للصراع الطبقي.

نظام المعتقدات بالمجتمع المغربي

محمد حماني

مقدمة:

شكلت الحقيقة مطلبا إنسانيا عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية، ففي مواجهته لقوى الطبيعة والمجتمع، وحاجته العملية لإخضاع العالم، وتطلعه الدائم نحو معرفة عالم ما وراء الطبيعة، كون الإنسان عوالم وأنظمة معرفية حاول من خلالها وبها تفسير وفهم مختلف ما يحيط به من ظواهر وعلى هذا الأساس تكونت عدة معتقدات، قد تتعارض وتتصارع أحيانا وقد تتشابه وتتعايش باعتبارها أنماطا فكرية وروحية أنتجت داخل الامتداد التاريخي للحياة البشرية.

1 – في تعايش وصراع المعتقدات بالمجتمع المغربي

في هذا الصدد يقول محمد عابد الجابري: " ... فإذا كنا نعتبر مثلا أن تصورات أو معتقدات معينة تنتمي إلى مرحلة سابقة من مراحل التطور الفكري والثقافي، فإن هذا لا يعني أن تلك التصورات والمعتقدات والمفاهيم قد وقفت عند تلك المرحلة من التطور، بل بالعكس يمكن.... أن تعيش تلك التصورات والمعتقدات والمفاهيم في مرحلة ثانية من التطور، مع تصورات ومعتقدات ومفاهيم جديدة تماما، تشكل الهوية الثقافية للمرحلة الجديدة تلك. وقد تتسع الشقة بين المفاهيم القديمة والمفاهيم الجديدة إلى درجة التنافر والتناقض. ومع ذلك قد يحدث أن تظل جميعا حاضرة ليس داخل جملة الفكر الذي يعبر عن الثقافة المعينة فحسب، بل أيضا داخل فكر الفرد الواحد المنتمي إلى تلك الثقافة، فيعيش القديم والجديد داخل وعيه "1

تكاد تتفق الدراسات والأبحاث السوسيولوجية والأنثروبولوجية "التي أنجزت حول المجتمع المغربي، على الطابع التعددي والتركيبي للمجتمع المغربي، فهو يتشكل من عدة بنيات ثقافية واقتصادية واجتماعية تتراكب على نحو جيولوجي تقريبا لا يتيح للجديد بأن ينفي القديم ويقطع معه رغم فواته، ولا يسمح في الآن نفسه للقديم بأن يلغي الجديد رغم فتوته وحداثة عهد الناس به" 2

وهذا يبرز بوضوح في بنية نظام المعتقدات في المجتمع المغربي، وهو ما أكده بول باسكون حيث قال: " المغاربة مثل عدد كبير من الشعوب يعيشون عدة أنظمة من المعتقدات، مجموعة من الممارسات الطقوسية قبل – توحيدية (قبل إسلامية) و ديانة موحى بها – هنا الإسلام واحترام العلم المعاصر " 3 إن هذه العوالم الاعتقادية رغم تعددها وتنوعها، وتنافسها، فإنها لا تنفك عن التعايش والانبعاث والتجدد في إطار علاقات دينامية، يطبعها الصراع والتحالف.

وكل نظام اعتقادي يسعى إلى اكتساب مشروعيته من خلال تشكيل عالم من التمثلات الجماعية حوله، أو حول هذه العوالم الاعتقادية ...) نجد العالم يستشهد مثلا بنصوص قرآنية لتأكيد بعض الحقائق العلمية، وقد نجد الساحر أيضا يقدم براهين ودلائل دينية لتبرير ممارساته السحرية.

كما أن التعامل مع هذه المعتقدات يتميز بطابع الإنتقائية على مستوى التمثلات والتصورات، يقول بول باسكون : " إن نسق الخرافات والمعتقدات بالمغرب ليس بالطبع متماثلا بالنسبة للمتصوف وللعالم المديني وللقروي الأمي وللطالب بكلية العلوم وللعامل المتخصص، فكل نمط من الاعتقاد ينزع عن باقي الأنماط قيمتها على مستوى الممارسة، رغم أن النمط الأكثر ورعا من الناحية الدينية ، هو الذي يحظى بتقدير الجماهير" .4

على هذا الأساس يمكن إذن التمييز بين معتقدات قبل إسلامية، ومعتقدات تستند إلى الاسلام.

فكيف يمكن مقاربة مفهوم "الإسلام "سوسيولوجيا؟

2 – الاسلام سوسيولوجيا

إن الحديث عن مفهوم "الإسلام" سوسيولوجيا لا ينفصل عن الحديث عن "الظاهرة الدينية" عموما، باعتبار أن الإسلام هو أحد مظاهر وتجليات الظاهرة الدينية، وبالتالي وجب التساؤل أولا عن مفهوم " الدين"؟

يؤكد الدكتور محمد عبابو بأن هناك عدة صعوبات تعترض أية محاولة علمية وسوسيولوجية لتحديد مفهوم "الدين" ويمكن تحديد بعض هذه الصعوبات فيما يلي:

- صعوبة تعريف مفهوم الدين نفسه
- الصعوبة الأكثر أهمية في السوسيولوجيا الدينية، تتمثل في بلورة تعريف سوسيولوجي دقيق ومتكامل لمفهوم "الدين", نظرا للإرث الثقيل الذي لا زالت تمارسه الأدبيات الفلسفية والتيولوجية على كل محاولة من هذا النوع، والحديث عن السوسيولوجيا الدينية لن يكتمل إلا من خلال الاشارة إلى مقاربتين سوسيولوجيتين أساسيتين لمفهوم الدين" و الظاهرة الدينية.

الأولى يمثلها دوركايم والذي تبنى تحليلا وضعيا ومنهجا سوسيو- تاريخي في دراسته للظاهرة الدينية، حيث اعتبرها ظاهرة اجتماعية، من خلال التركيز على الوظائف الاجتماعية

للدين.

يرى دوركايم بأن الدين هو نتاج للمجتمع، وأن أي نسق ديني، إلا ويتكون من عالمين متقابلين " كل المعتقدات الدينية المعروفة بسيطة كانت أو معقدة، تمثل خاصية واحدة مشتركة: إنها تفترض تصنيفا للأشياء الواقعية أو المثالية التي يتمثلها الأفراد، عبر مستويين أو نوعين متقابلين... وهما المقدس والمدنس" 5. فالمجتمع هو الذي يضفي طابع القداسة على هذه الأشياء المقدسة، وقد يجعل من المدنس مقدسا.

أما المقاربة الثانية فيمثلها ماكس فيبر، الذي وجه اهتمامه نحو دراسة السلوكات الناتجة عن الظاهرة الدينية، بحيث يمكن دراسة الدين من خلال فهم وتفسير سلوكات الأفراد داخل المجتمع. ومن خلال المعنى الذي يضفيه الفاعلون الاجتماعيون على سلوكاتهم. وقد ركز ماكس فيبر على دراسة البعد الأخلاقي لهذه السلوكات، ومدى علاقتها وتأثيرها في جوانب ومجالات أخرى من الحياة الاجتماعية وخاصة الجانب الاقتصادي.

ورغم أهمية المقاربتين معا، إلا أنهما لم تستطيعا تقديم تعريف دقيق ومتكامل لمفهوم الدين، وهذا ينسحب أيضا على العديد من النظريات والمقاربات التى اشتغلت على مفهوم الدين أو الظاهرة الدينية.

كما هو الحال بالنسبة للظاهرة الدينية، فإن أية محاولة لتعريف الإسلام سوسيولوجيا تعترضها عدة صعوبات، منها ما هو مرتبط بطبيعة الإسلام كخطاب "متعال متكامل ونهائي". ومنها ما يتعلق بطبيعة الإرث الفلسفي والتيولوجي والفقهي. اعتبرت المدارس التيولوجية والفقهية أن الإسلام متعال ويتجاوز كل طابع تاريخي وسوسيو – ثقافي، وبذلك تتجاهل أن الإسلام تشكل أيضا داخل إطاره التاريخي، حيث كان يتبلور ويتفاعل مع البيئات المحلية المختلفة.

وقد حاول محمد أركون تجاوز هذه الاشكالية، فميز بين "الظاهرة القرانية" أو الحدث القراني وبين الظاهرة "الإسلامية" أو الحدث الإسلامي.

فالظاهرة الإسلامية هي تجسيد للظاهرة القرآنية، وأن هذه الأخيرة هي أعلى مستويات وتجليات الإسلام.

ويضع أركون تمييزا دقيقا بين الإسلام «Islam» بحرف I كبير وبين الإسلام«islam» ب حرف i صغير.

ويقول في هذا الصدد: "فانه يبقى مشروعا استخدام كلمة Islam عندما يتعلق الأمر بالجانب العقائدي والمعياري الإجباري بالنسبة لكل المسلمين ولكن يمكن كتابة islam عندما نأخذ بعين الاعتبار التعابير المتنوعة لهذا التراث المشترك التي تستخدمها الأوساط الاجتماعية الثقافية".

وبما أن الإسلام موجه لينشر ضمن وسط اجتماعي – تاريخي، فبالتالي وجب دراسته في هذا الإطار، أي كما يتمثله ويمارسه الفاعلون الاجتماعيون، وبما أن هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين يختلفون جغرافيا وتاريخيا وثقافيا، فإن أشكال تمثلهم للإسلام وممارستهم له قد تختلف وتتعدد وتتلون بطبيعة البيئات المحلية، مما يعطي المشروعية للحديث ليس عن إسلام واحد، بل عن عدة إسلامات، وعن إمكانية تعايش الرأسمال الرمزي المحلي مع الرأسمال الرمزي الذي جاء به الإسلام. وهذا ما يبرر وجود معتقدات وطقوس ما قبل إسلامية والتي لازالت مستمرة ومنتشرة ومتعايشة مع الإسلام في المجتمع المغربي والمجتمعات الإسلامية عموما...

خلاصة:

استنادا إلى أبحاث وكتابات السوسيولوجي المغربي بول باسكون، فإن المجتمع المغربي مجتمع مركب، تخترقه ثلاثة أنساق من المعتقدات حددها بول بوسكون في ثلاثة: مجموعة متنافرة ومتمايزة من معتقدات وطقوس وممارسات ماقبل إسلامية والإسلام والعلم الحديث. وهي أنساق رغم تنافرها وتعارضها وتصارعها فانها لا تنفك عن التعايش والتحالف والتجدد والتحول والإستمرار.

المراجع:

1 – محمد عابد الجابري "تكوين العقل العربي "ص 43-42

2 – ذكره عبد السلام حيمر "مسارت التحول السوسيولوجي المغربي"

Paul Pascon :« Mythes et croyances au maroc» p71 -3

4 – نفس المرجع ص 72

Emile Durkheim :« Les Formes Elémentaires de la vie religieuse» P50 -6 – محمد أركون " تاريخية الفكر العربي الإسلامي" ص/ 24.

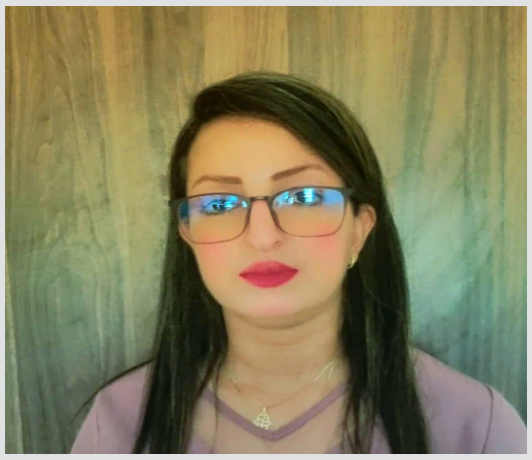

"تمثل المرأة المحرّك الخفي لازدهار وتقدم أي دولة، وتعدّ مساهماتها ومشاركاتها أحد مقاييس التطور والتحضر في المجتمع المدني، حيث تشير الدراسات الاقتصادية الحديثة إلى أن مستقبل الاقتصاد العالمي أصبح بشكل متزايد في يدّ النساء، فالمرأة والاقتصاد في تفاعل مستمر ومشاركة متواصلة، وأصبحت عنصر أساسي، ومشارك رئيسي في منظومة التنمية، فهي عنصر فعّال في القوة العاملة، ولها حضورها في كافة المجالات، برغم كل التحدّيات والمعوقات التي تواجهها في عالم العمل، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات والمستجدات ساهمت في إحداث تحوّل جذري على أوضاع النساء بشكل عام...

يشكل التنظيم النقابي مدخلاً لتعزيز دور ومكانة المرأة العاملة، وتوسيع مشاركتها الاجتماعية والنقابية، لتكون شريكاً فعالاً في الدفاع عن مصالحها وحقوقها، ووقف كل أشكال التمييز والانتهاكات لحقوقها في سوق العمل، وتغيير النظرة الدونية تجاهها في المجتمع، فتطوير الوعي حول التنظيم النقابي والمشاركة فيه يساهم في زيادة نسب العضوية، ويعزز الإنتماء للنقابات العمالية، وينمي المشاركة في فعالياتها وأنشطتها، والتي مازالت محدودة لم ترتق لطموحات الحركة النقابية وتطلعاتها حول مشاركة النساء في التنظيم النقابي، فتشير الإحصائيات إلى تدني نسب العضوية في النقابات العمالية...

هناك محاولات للنساء العاملات لفرض أجندة قضاياهن الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية كأولويات على العمل النقابي، لمناهضة كل أشكال العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي بهدف تحقيق المساواة والعدالة في العمل والأجور، والحصول على الحقوق بالطرق القانونية أو النضال المطلبي عبر إدارة حملات الضغط والمناصرة بالتعاون مع المؤسسات الداعمة لقضايا المرأة العاملة، والنقابات العمالية، لكن هذه الفعاليات والأنشطة والبرامج تكاد تكون خجولة وضعيفة التأثير، الأمر الذي يحتاج لتعزيز نسب مشاركة النساء في العمل النقابي، وإعادة النظر في حجم تمثيلهن في المواقع القيادية والنقابية وتذليل كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن النقابية، الأمر الذي سيخدم في تحقيق مصالح المرأة العاملة، وتعزيز مكانتها النقابية والاجتماعية التي تسعى لها.

وهنا لابد من إيجاد الوسائل والآليات العملية والفعّالة لتوسيع قاعدة مشاركة النساء العاملات في التنظيم النقابي، وإعطاء الأولوية في التدخلات النقابية لمشاركة ودمج المرأة العاملة في كل هيئات العمل النقابي من القاعدة لقمة الهرم، وتعديل اللوائح والنظم بما يحقق فعالية في زيادة نسب مشاركتها ببنية وهيكلية النقابات العمالية الوطنية والعامة والفرعية واللجان النقابية، والتنظيم النقابي بشكل عام." (مقتطفات من مقال سلامة أبو زعتر عن المرأة والعمل النقابي).

ففي هذا الإطار تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، الرفيقة عزيزة رشايش، إحدى رموز الحركة النقابية الجادة. تتحمل الرفيقة مسؤوليات قيادية في هياكل الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – امش، زيادة على دورها النضالي في فرعي النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الانسان بالمحمدية.

نشكر الرفيقة على تلبية الدعوة متمنيا لها التوفيق في مهامها النضالية.

1 - هل يمكن تلخيص للقراء والقارئات أهم مسؤولياتك النقابية ؟

بداية أود أن أشكر الرفيقات والرفاق بهيئة التحرير لجريدة النهج الديمقراطي العمالي على الإستضافة، أما بخصوص تساؤلكم حول المسؤوليات النقابية التي أتحملها حاليا؛ فأنا كاتبة عامة لفرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي بالمحمدية وهو بالمناسبة فرع حديث التأسيس حيث لأول مرة تم تأسيس فرع للجامعة هنا بالمحمدية نظرا لقلة الوحدات والمؤسسات التابعة للقطاع الفلاحي، لكن ما أعطى دفعة قوية لتأسيس الفرع هو تواجد الفلاحات والفلاحين، كما أنه تم انتخابي مؤخرا عضوة بالمكتب الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي عقب مؤتمرها الوطني التاسع المنعقد بالرباط في 27 ماي 2023، كما أنني المسؤولة الأولى عن تنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي بجهة الدار البيضاء-سطات وهو تنظيم نسائي موازي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يعنى بقضايا نساء القطاع الفلاحي.

2 - هل هناك اكراهات تحد من نضال النساء عامة والمسؤولية في الأسر خاصة؟

أكيد أن هناك معيقات وإكراهات تشكل مجموعة من الحواجز تحد من نضال النساء، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنساء في مجتمع بطريركي يمنح السلطة للرجل وفي مجتمع تسوده عقلية ذكورية مهيمنة يساهم بشكل كبير في سيادة التمييز بين الجنسين، هذه الثقافة تحد من نضال النساء لأنها لا تراعي خصوصية المرأة وأوضاعها، ففي كثير من الحالات يتم مثلا برمجة اجتماعات وأنشطة في توقيت ومكان غير مناسبين بتاتا لوضعية النساء وهو ما يشكل إقصاء لهن ولو بطريقة غير مباشرة، كذلك تمثيلية النساء داخل الإطارات المناضلة اليوم لا ترقى لحجم التطلعات ولا لحجم مساهمة النساء في النضالات اليومية التي تشهدها بلادنا، وهنا المفارقة العجيبة بين تواجد قوي للنساء في ساحات النضال وضعف التواجد في التنظيمات كيفما ما كانت سواء سياسية، نقابية أو جمعوية، وهو ما يستدعي منا جميعا الوقوف على الأسباب والمعيقات الحقيقية التي تحد من تنظيم النساء.

من المعيقات كذلك التي تحد من نضال النساء هو صعوبة التوفيق بين العمل وإدارة شؤون الأسرة والنضال، فجميعنا يرى أن غالبية النساء هن من يتكلفن بشؤون أسرهن وبالعمل المنزلي وهو عمل مضني ومرهق خاصة في الحالات التي لا يتشارك فيها الرجل هذه الأعباء.

لكن وبالرغم من كل المعيقات التي أسلفت بالذكر، نجد مجموعة من النساء يكافحن ويناضلن بدون هوادة وبشكل يومي من أجل حقوقهن ومن أجل المساواة الفعلية ومن أجل تحرر النساء ويساهمن في النضال العام من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع.

إن النضال النقابي هو أحد واجهات وأدوات الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة وهو يرتبط جدليا مع النضال السياسي والأيديولوجي

3 - كيف يمكن التوفيق بين النضال النقابي والنضال السياسي؟

إن النضال النقابي هو أحد واجهات وأدوات الصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة وهو يرتبط جدليا مع النضال السياسي والأيديولوجي ولا يمكن لهذا النضال أن يكون فاعلا ومؤثرا في سيرورة تطور الوعي الطبقي للطبقة العاملة وصراعها ضد الرأسمالية الا إذا كان مؤطرا وموجها أيديولوجيا "لا ممارسة نقابية سليمة بدون ممارسة سياسية منظمة"، اذ لم يكن العمل النقابي مؤطرا برؤية سياسية واضحة ضمن مشروع سياسي يتوخى التغيير الجذري، فلن يرقى لمستوى خلق التراكم للتأثير في موازين القوى السياسية والنقابية.

إن النضال النقابي يبقى محدودا ويبتغى في أقصى الحدود تلطيف الاستغلال وتحصين المكتسبات، بينما النضال السياسي يتجاوز حدود النضال النقابي أو الحقوقي ويبتغي القضاء على الاستغلال وبناء المجتمع المنشود الذي ينتفي في استغلال الانسان لأخيه الإنسان.

أما فيما يخص التوفيق بين النضال السياسي والنضال النقابي، فأعتقد أنهما مكملان لبعضهما البعض فلا يمكن تصور عمل نقابي جاد ومسؤول ويسعى لخدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها بدون خلفية سياسية مناصرة ومنحازة لقضايا الطبقة العاملة، كما لا يمكن تصور عمل سياسي حقيقي لا يعطي للمسألة النقابية مكانتها في تصورات الحزب وفي برامجه وخططه.

4 - انطلاقا من تجربتك الغنية هل لك كلمة للمناضلات الشابات؟

هو في الحقيقة تجربتي تبقى متواضعة لكن وبحكم التراكم البسيط الذي راكمته سواء داخل حزب النهج الديمقراطي العمالي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، ما يمكنني أن أقوله للمناضلات الشابات هو أنهن مصدر القوة وأساس التغيير الحقيقي وهن طليعة ومستقبل النضال، يحملن على عاتقهن مسؤولية النضال لتحرير هذا الوطن لأنه لا سبيل الى تحرير المرأة بدون تحرير المجتمع، والتخلص من العقلية الذكورية التي تساهم بشكل كبير لتكريس دونية المرأة داخل المجتمع، والمساهمة الفعالة في التغيير الحقيقي من خلال التعبير عن أرائهن والدفاع عليها لأن لديهن أفكار إبداعية وطاقات كامنة يجب ابرازها واستخدامها لتغيير الواقع والانخراط الفعال في العمل السياسي النقابي والجمعوي للتخلص من نظام اجتماعي واقتصادي مبني على الظلم الاجتماعي وضرب قيم المساواة والعدالة الاجتماعية وعليهن أن يكن سباقات لخوض معارك ضد كل من يساهم في اقصاءهن والاستخفاف من كفاءاتهن، لا أن يحتمين تحت شعارات وهمية داخل دائرة مغلقة سيجها المجتمع بتقاليده الرجعية ، والعمل على استنهاض قوة النساء عن طريق نضال نسائي جماهيري ومنظم لمواجهة طغيان المجتمع الذكوري الرأسمالي ومواجهة العنف في ظل مجتمع القهر والسيطرة والنضال صوب اقتلاع جذور مجتمع الاستغلال والاضطهاد.

فرنسا الإمبريالية: فشل التمثيلية البرجوازية

مصطفى خياطي

لطالما تغنت الآلة الإعلامية الغربية بالنموذج الأوروبي في توفير مقومات الدولة الاجتماعية، ولطالما جعلت الشباب الإفريقي ينبهر بالمظاهر الاستهلاكية في أوروبا، ولطالما ألصقت وسائل الإعلام صفة "بلد حقوق الإنسان" بفرنسا وعلم جرا من الأوصاف الرنانة والمفتري عليها، مثل المساواة والأخوة والانوار والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. صحيح ان الديمقراطية كآلية تقنية يتم بفضلها ملأ مقاعد المسؤولية في الإيليزي والحكومة والبرلمان الأوروبي. لكن هل تكون هذه الآلية جسرا لتطبيق وإعمال الديمقراطية كقيمة؟ الدليل للجواب على هذا السؤال الاستنكاري والإفصاح عنه توضحه السياسات المنتهجة بعد كل عملية انتخابية تفرز تمثيلية برجوازية توفل في خدمة الشركات العبارة للقارات والرأسمال المتنقل ومصالح الامبريالية والصهيونية في كل مكان، مع الالتزام بعدم المساس الاتفاقيات الاستعمارية التي تغدق الذهب والمعادن النفيسة وتضمن التغطيات الاجتماعية للشعب الفرنسي وخزينة حكومته.

هذا الخط الأحمر الذي لن يعصف به ويلقي بمستنداته المذلة إلى مزبلة التاريخ إلا التغيير الثوري الوطني الديمقراطي الشعبي داخل المستعمرات ويحيل أنظمتها الديكتاتورية العميلة إلى محكمة الشعب تحت قيادة هيئة أركان سياسية تؤسس لمرحلة أخرى في موازين القوة.

إن الشعب الغاصب الذي خرج في حوالي 500 منطقة فرنسية تعبيرا عن إدانته لمقتل الشاب ذي 17 سنة، إنما خرج كتعبير أولا عن عدم ثقته في مؤسسات الدولة الفرنسية وعلى رأسها القضاء، ثم خرج يعبر عن مطالب مكبوتة أهمها القطع مع التمييز بكل أشكاله، وإقامة عدالة اجتماعية ومجالية حقيقية تؤكد وتجسد شعار الجمهورية.

كثر هم المحللون في القنوات الأوربية والفرنسية خصوصا الذين عبروا عن فهمهم السطحي الأحداث فرنسا. وقليلون هم الذين ربطوا الحدث الحالي بجدوة حركة السترات الصفر واحتجاجات الممرضات والأطباء في 2020 والتي نالت حظها الوافر من القمع والتنكيل. وقليلون اللذين استحضروا دور النقابات المهنية والعمالية في تعبئة الشارع وفضح السياسات النيوليبرالية للدولة الفرنسية - مع وقبل ماكرون - لكن لا أحد منهم وضع الإصبع على مكمن الداء وأبرز الفراغ والخصاص الحاصل في الحراك الشعبي الفرنسي شأنه شأن الحركات المغاربية والعربية. لا أحد تجرأ على قول الحقيقة العصية على الهضم بالنسبة لدعاة النيوليبرالية أو دولة السوسيال ديمقراط.. ألا وهي حقيقة حاجة هذه الجماهير المُفقرة وطبقتها العاملة (وأغلبها مهاجرين) إلى بوصلة سياسية وهيئة أركان ترافع سياسيا وتشير بالأصبع إلى العدو الطبقي الحقيقي لهذه الجماهير. كل التحاليل أشارت وبالغت في تناول المعطيات السوسيو اقتصادية للشباب الغاصب (الحي - المدرسة الأسرة-وسائل التواصل الاجتماعي.....) وهي لا تعتبر اسباب في حد ذاتها بل نتائج لغياب الديمقراطية والإطار السياسي المؤطر الذي يكون قد مارس وظيفته في تنظيم مسألتين الدعاية والتحريض بالمفهوم اللينيني، وربطها جدليا المطالب الشعبية الآنية والملحة وفرض الانسحاب من الناتو الأداة العسكرية للإمبريالية، والاعتذار للشعوب المستعمرة المنهوبة خيراته.

صحيح لن للعمال نقابات ثلاث او أربع كفاحية متقدمة في النضال الاقتصادي و لا تقتصر على القاعدة العمالية بل تنزل مطالبها و احتجاجاتها للشارع، لكن هذا المجهود النضالي المتقدم الذي يُحسب لها تنقصه الأداة السياسية التي توازيه بالنضال السياسي و تقحم الطبقة العاملة في تقرير مصيرها و مصير الشعب و تنظم المجابهة ضد ممثلي النيوليبرالية و الامبريالية و السياسات اللاشعبية.

الحزب الشيوعي السوداني مؤسس لجان المقاومة الشعبية

لجان "المقاومة" في السودان.. من حركة "قرفنا" إلى إسقاط البشير ورفض اتفاق البرهان. حمدوك.

بعد 30 سنة من الإنفراد بالسلطة، صنعت "لجان المقاومة" بالأحياء والمدن كلمة السر التي أسقطت نظام الرئيس عمر البشير، لكن هذه اللجان ما إن طفت على السطح حتى نالت منها سهام "الدولة العميقة".

ظهرت ما تسمى "لجان المقاومة" في شوارع السودان كمحرك أساسي وراء خروج المظاهرات، الفترة الأخيرة، مما يجعلها رقما صعبا في المعادلة السياسية حاليا.

فبعد 30 سنة من الانفراد بالسلطة، صنعت لجان "المقاومة" في الأحياء والمدن كلمة السر التي أسقطت نظام الرئيس عمر البشير، لكن هذه اللجان ما إن طفت على السطح حتى نالت منها سهام "الدولة العميقة".

"قرفنا"

■ عام 1989: مع وصول البشير للحكم عبر انقلاب عسكري، ظهرت فكرة "لجان المقاومة" في الأحياء كمقترح حينها من الحزب الشيوعي عام 1990.

الخذلان يطغى على ثوار السودان بعد 3 سنوات من الاحتجاجات.. هل جذوة الثورة ما زالت متقدة؟

أحد المحتجين بالسودان لصحيفة فرنسية: لو كانت لدينا أسلحة لدافعنا عن أنفسنا.

■ ارتبطت هذه اللجان ذلك الوقت بتنظيم سياسي (الحزب الشيوعي) في ظل مرحلة التضييق السياسي حتى اتفاق السلام الشامل عام 2005 الذي أتاح مناخا نسبيا للعمل السياسي وحرية التعبير، استمر حتى التحضير للانتخابات.

■ عام 2012: ظهرت لجان العصيان المدني التي ساهمت فيها الحركات الشبابية "قرفنا، الجبهة السودانية للتغيير" قبل انفصال الجنوب، وأسست صفحة على فيسبوك باسم "الملتقى السياسي".

■ عام 2016: عادت فكرة ما سميت لجان العصيان المدني مرة أخرى على نطاق واسع، على خلفية محاولات السلطة القيام بإجراءات تقشفية مثل تحرير سعر الدولار الجمركي للأدوية.

■ عام 2017: بدأت الجماهير التعرف على اسم "لجان المقاومة" المرتبط باحتجاجات محدودة مرتبطة بالأحياء السكنية، بالإضافة إلى مخاطبات في الأماكن العامة كالأسواق والتجمعات بالأحياء، وواجهتها السلطة بالاعتقالات والحلاقة للرؤوس.

ضد حكم البشير

■ ديسمبر/كانون الأول 2018: أدارت الآلاف من لجان الأحياء بالعاصمة الخرطوم وبقية الولايات الحركة الاحتجاجية من تحت الأرض، وحتى إسقاط البشير في أبريل/نيسان 2019.

- بعد سقوط النظام، واصلت "لجان المقاومة" نشاطها للضغط على المجلس العسكري الانتقالي الوارث لنظام البشير حينها، ومحاصرته بالمواكب والمظاهرات والاعتصامات.

■ 3 يونيو/حزيران 2019: بعد فضّ العسكر اعتصام محيط القيادة العامة للجيش، في عملية لقي فيها ما لا يقل عن 100 شخص مصرعهم وأصيب المئات طبقاً لتقارير منظمات حقوقية، تضاعفت فعالية اللجان.

■ 9 يونيو/حزيران 2019: سقط الشاب وليد عبد الرحمن سعدابي الناشط البارز في "لجنة مقاومة" حي المزاد بالخرطوم بحري برصاص قناصة، عندما كان يوجه شباب المتاريس أول أيام العصيان المدني.

■ 30 يونيو/حزيران 2019: نجحت اللجان في تنظيم مليونية قلبت الموازين لصالح مدنية الدولة، في مقابل عسكرتها التي خطط لها المجلس العسكري.

■ الخرطوم تضم 1781 "لجنة للمقاومة" تنتشر في كافة أحياء الولاية.

■ هناك لجان قديمة مشكلة منذ احتجاجات سبتمبر/أيلول 2013 وقبلها، مثل لجنة بري المكونة منذ 2008، ولجان حديثة تشكلت بعد الاحتجاجات الأخيرة.

المصدر: موقع الجزيرة.

من وحي الأحداث

في ذكرى معركة أنوال المجيدة

التيتي الحبيب

يحيي الشعب المغربي وقواه المناضلة الذكرى 102 لمعركة أنوال المجيدة تلك المعركة التي خاضتها المقاومة المسلحة بقيادة محمد بن عبد الكريم والتي سجلت أكبر وأهم انتصار على القوات الإستعمارية الإسبانية وسمحت بقيام أول سلطة تحررية تحت راية جمهورية الريف إلى غاية 1926.

كان لهذه التجربة التحررية أثر بالغ على أهل الريف وإلى يومنا هذا كما كان لها صدى كبير وسط حركات التحرر العالمية في ذلك الإبان وما بعده.

ولأن للمعركة التحررية أثر في وجدان أهل الريف، فإنهم حافظوا على روح العزة والنخوة الوطنيتين، ترجمت في العديد من المناسبات برفض الاستبداد والظلم الاجتماعي والطبقي الذي عممته دولة الاستقلال الشكلي، وكانت المصادمات المتعمدة من أجل اجتثاث هذه الروح والقضاء على أي أثر أو حس لهذه التجربة النضالية التي لن تنسى؛ وما لوجود ظهير العسكرة الجاري به العمل إلى اليوم إلا شاهد على هذه السياسة التصفوية.

هكذا يتجدد الظلم والاستبداد بالمنطقة بعد طحن محسن فكري الكادح ولأن شعبنا في المنطقة يرفض الحكرة ومستعد للنضال من أجل الكرامة والحق في الشغل والعيش الكريم وضد كل أسباب تهميش منطقة الريف والانتقام التاريخي من ساكنتها الأبية.

حصل حينها إجماع جماهير الريف، وخرجت في مسيرات ومظاهرات سلمية رائعة شهدها العالم ونالت إعجابه. وبعد تصاعد التضامن الشعبي وانطلاق حراك شعبي بالمغرب أكثر عمقا وأشمل من حركة 20 فبراير وبعد التفاف ومساندة مغاربة المهجر وبداية تعاطف شعبي في أوروبا الغربية والأمريكتين، ومن أجل إجهاض هذه الحركية المناضلة سعى المخزن إلى:

- المواجهة المباشرة للمحتجين بإخراج وتسخير ميليشيات مبادرة التنمية البشرية.

كان الشعب يتساءل وبحيرة لماذا هذا الإمعان في تدشين مشاريع قيل عنها أنها تدخل ضمن خطة التنمية البشرية، كما كان يتساءل عن لماذا ضخت تلك الأموال الطائلة المستخلصة من خوصصة المؤسسات والشركات. إنها خطة تشكيل ميليشيات مدنية مستعدة كخلايا نائمة توظف عندما ترسل إليها الإشارات.

ففي الجانب الإعلامي وظفت أبواق، اتهمت الحراك ومناضليه بالخيانة والعمالة والإنفصال. وهو نفس الخطاب السياسي الذي خرجت به قيادات الأحزاب الستة المكونة للمحكومة وقد أجمعت على نفس التهم، وحملت المسؤولية لجماهير الريف وبرأت ساحة الدولة من كل استحقاقات وواجبات.

لهم إذا إجماعهم، لهم قوتهم ووحدتهم، لكن للشعب وفي طليعته جماهير الريف إجماعها رغم صعوبة بناءه، لها أيضا قوتها وصلابتها وهي حتما ما ستتكسر على صخرته قوى أعداء الشعب.

إن الرجعية بمختلف أجهزتها ونظامها تمهد لمعركة ضد الشعب، إنها تمهد لمعركة الانتقام من انتصارات معركة أنوال ولذلك انتقمت من حراك الريف ومن قادته الميدانيين واستعملت ضدهم أشرس أساليب البطش قل نظيرها في ما سمي بسنوات الجمر.

ونحن نحيي هذه الذكرى المجيدة لمعركة أنوال، نجدد العزم والإصرار على المزيد من النضال من أجل إطلاق سراح قادة حراك الريف، وإطلاق الحوار العمومي حول الملف المطلبي الذي رفعته جماهير الريف، وإشراك هؤلاء القادة في تنزيله أولا بأول، وفي ذلك بداية إعادة الاعتبار لأمجاد معركة أنوال، بدل المسخ الإعلامي لأبواق المخزن في كل مناسبة من هذه الذكرى.